رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# الإيناس

## بضعف حديث معاذ في الرأي والقياس
## والكلام عليه - رواية دراية -

تأليف
علي حسن علي عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار الصواب للكتاب
ناشرون / عمّان - الأردن

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

# الإينـــاس

## بضعف حديث (معاذ) في الرأي والقياس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٨٩٥٩ / ٢٠٠٦م

دار الصواب للكتاب
ناشرون / عمّان الأردن

هاتف: ٠٠٩٦٢٧٨٨١٨٤٠٤ - فاكس: ٠٠٩٦٢١٥٠٥١٥٤٧

التوزيع في جميع أنحاء العالم

دار الإمام أحمد

٦ شارع عزيز فانوس - منشية التحرير - جسر السويس - القاهرة
هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٤١٤٢٤٨ تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٦٣٦٥٦٣٨ جوال: ٠٠٢/٠١٠٦٠١٤٩٧٨
E-Mail:Dar_Alemam_Ahmad@yahoo.Com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# الإينـــاس

## بضعف حديث (معاذ) في الرأي والقياس

## والكلام عليه - روايةً ودرايةً -

كتبـه


علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري



دار الصواب للكتـاب

ناشرون / عمّان الأردن

دار الإمام أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله -وحده لا شريك له-.

وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد جَمَعني الله -سبحانه- في مجلس مع بعض الإخوة في الله من طلبة العلم المهتمين به، وبينما نحن نتجاذبُ أطراف المسائل، ذكر أحدهم حديثًا ضعيفًا استدلَّ به على مسألة ما، فلما سمعتُ ذلك منه سارعت إلى إعلامه: بأن هذا الحديث قد ضعَّفه أهلُ العلم وصيارفة السنة! وقبل أن أُتمِّمَ ما بدأت به قاطعني: بأن عددًا من الحفَّاظ كابن كثير[1] -وغيره- قد صحَّحوا هذا الحديث!!

(١) انظر (ص٧ و٢٩) من هذه الرسالة.

فلما سألته عن حُجَّتهم -رحمهم الله- في تصحيحهم المذكور؟ لم يُجِب! وتعلل بأنه لا يذكر شيئًا في هذا!!

والحديثُ الذي استدلَّ به الأخُ المذكورُ هو حديث معاذ ﷺ لـمَّا أرسله رسول الله ﷺ إلى اليمن، وسأله: «**كيف تقضي إذا عَرَضَ لك قضاءٌ ...**»؟[1] إلخ.

وهذا الحديث قد اشتهر ذكرُهُ، وعَمَّ الاستدلالُ به، واختلفت أنظارُ أهل العلم وطلبته فيه قديمًا وحديثًا: فمنهم من صحَّحه، ومنهم من ضعَّفه، ومنهم من أورده دون ذكر شيء فيه[2]!!

ولقد تكلم على هذا الحديث -طويلاً- شيخُنا العلامة المحدث أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى- في كتابه الفريد «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢/ ٢٧٣-٢٨٦) جازمًا بضعفه، رادًّا أقوال من صحَّحه، ناقضًا أدلَّتهم!

وكنت قد التقيت -قديمًا- بعض المشتغلين بالسنة ممن يقولون بصحة هذا الحديث، فجرى حوارٌ علميٌّ معهم، فأوردوا عليَّ شبُهات جديدةً لم يُجِبْ عليها شيخُنا -رحمه الله- في بحثه المشار إليه، فأجبتُهم -يومها- بما وفَّقني الله إليه، ولكن

(١) وسيأتي نصه -بتمامه-.

(٢) كالسيوطي في «مفتاح الجنة» رقم (١٦٠)، وابن حمزة الحسيني في «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» (٢/ ٢٨٦)- وغيرهما من كتب الحديث-، وكذا في كتب أصول الفقه عند كلامهم عن الاجتهاد، أو القياس- كما في «البحر المحيط» (٥/ ٢٤) للزركشي، و«الموافقات» (٤/ ٢٩٨) للشاطبي-، و«المستصفى» (٢/ ٢٥٤) للغزالي-، وغيرهم؛ بل إنه قد لا يخلو ذكرُهُ من كتاب.

هذا -كما لا يخفى- غير كافٍ؛ إذ لابدَّ من جمع جميع الشبهات، والأدلة الواردة على هذا الحديث، وبيانها بيانًا شافيًا كافيًا؛ ببراهين ثابتة، وأقوال مصونة.

فرأيتني أبحثُ وأبحثُ، فأُسجِّلُ عندي كُلَّ ما يتعلق بهذا الحديث، ولا أتركُ كلمةً فيه -مما وقفتُ عليه- إلاَّ أوردتُها، وبيَّنْتُ قيمتها العلمية في ميزان هذا العلم الشريف، فاجتمع لديَّ -ولله الحمد- الشيءُ الكثيرُ الطيبُ حول هذا الحديث سلبًا وإيجابًا.

فرأيتُ لزامًا عليَّ أن أنشُرَ ما وقفتُ عليه؛ مرتبًا، محققًا، مدروسًا- حتى يستفيد منه المسلمون جميعًا: علماءَ وطلبةَ علم- في هذا الجزء[1] اللطيف، مستفيدًا -جدًّا- مما أورده شيخُنا -رحمه الله- في «سلسلته»، مضيفًا إليه قدرًا من الفوائد الكثيرة، والزوائد النَّثيرة.

وجعلتُ هذا الجزء مقسَّمًا إلى ثلاثة فُصول:

**الأول**: تخريج الحديث، والكلام على إسناده.

---

(١) وللحافظ محمد بن طاهر المقدسي «جزءٌ» مفردٌ في الكلام على هذا الحديث، كما في «المعتبر» (ص٦٩) للزركشي، ولم أقف عليه.

ثم رأيت أن للحافظ ابن عبد الهادي جزءًا في الكلام على هذا الحديث، كما في «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٣٧) -لابن رجب-، ووصفه بأنه «جزء كبير».

وللإمام ابن كثير «جزء» مفردٌ فيه -كما سأذكره عنه- فيما يأتي (ص٣٧).

وللشوكاني بحث مستقل فيه، ذكر ذلك عنه المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٤/ ٧٧٨).

وللأخ الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي بحثٌ مفردٌ في هذا الحديث، نشر في مجلة «الرسالة الإسلامية» -ببغداد- رقم (١٦٠-١٦١/ ص١٥١-١٧٨)، ثم نُشر ملحقًا في نهاية كتاب «تذكرة المحتاج إلى معرفة أدلة المنهاج» (ص٩٣-١٣٢)، لابن الملقِّن -بتحقيقه-.

الثاني: الردَّ على شُبُهات المخالفين.

الثالث: مناقشة معناه درايةً.

وقد تخلل ذلك -ولله الحمد- أبحاثٌ علميَّةٌ نافعةٌ، وتحقيقات حديثية ماتعةٌ، استقيتُها من كلام علمائنا الماضين، وأئمتنا السابقين، فرحمهم الله أجمعين.

وأخيرًا:

أسأل الله أن ينفعني بما أكتبُ، وأن يجعله حُجَّة لي لا عليَّ إنه جوادٌ كريمٌ، والحمد لله ربِّ العالمين.

وكتب[١]

أبو الحارث علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

-حامدًا لله مصليًا مسلمًا-

٢٩/ ربيع الثاني/ ١٤٠٧هـ

٣١/ كانون أول/ ١٩٨٦م

---

(١) هذا ما كنت كتبته قبل ثلاثة عشر عامًا (!)، ثم جاءت موانعُ عدةٌ حالت دون نشر هذا الكتاب ذلك الوقت، ولا موفِّق إلا الله، ولكلِّ كتاب أجلٌ، و﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [الرعد:٣٨]...

وقد راجعته -وزدت فيه- زيادات حسنة- صبيحة يوم الأربعاء: في السابع من شهر رمضان سنة (١٤٢٠هـ).

فالحمد لله أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا.

وهذه هي الطبعة الثانية له -هذه السنة (١٤٢٧هـ)-، والحمد لله على ما أنعم ووفَّق.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# الفصل الأول

## تخريج الحديث والكلام على إسناده

الكلامُ هنا مقسومٌ إلى أقسام ثلاثة:

**أ- نص الحديث :**

«.... أن النبيﷺ لما بعث معاذًا إلى اليمن، قال له: **كيف تقضي إذا عرضَ لك قضاء؟**».

قال: أقضي بما في كتاب الله.

قال: «**فإن لم يكن في كتاب الله؟**».

قال: بسنة رسول الله.

قال: «**فإن لم يكن في سنة رسول الله؟**».

قال: أجتهد رأيي ولا آلو.

قال: فضرب رسول اللهﷺ صدره، وقال:

«**الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله، لما يرضي رسول الله**».

**ب- من أخرجه(١) من أئمة العلم :**

١ - أبو داود الطيالسي في «مسنده» رقم (٥٥٩).

(١) أي: الذين روَوْهُ بأسانيدهم، وهناك فرقٌ بين «أخرجه» و«خرَّجه»؛ فالأولى تستعمل في الرواية بالإسناد، والثانية تستعمل -غالبًا- في العزو والحكم على الحديث.
وقد تردُ الثانية بمعنى الأولى -أحيانًا-، ويعرف ذلك بالسياق.

٢- ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٢٣٩).

٣- أحمد في «مسنده» (٥/ ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٤٢).

٤- أبو داود في «سننه» (٣٥٩٢).

٥- الترمذي في «سننه» (١٣٢٧ و١٣٢٨).

٦- ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٣٤٧ و٥٨٤).

٧- الدارمي[1] في «سننه» (١/ ٦٠).

٨- عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» رقم (١٢٤).

٩- العُقَيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٢١٥).

١٠- وكيع القاضي في «غرر الأخبار»[2] (١/ ٩٧-٩٨).

١١- البيهقي في:

أ- «السنن الكبرى» (١٠/ ١١٤).

ب- «السنن الصغرى» (٤١٢٨).

ج- «معرفة السنن والآثار» (١/ ٩٣، ٩٤).

د- «المدخل إلى السنن الكبرى» رقم (٢٥٦).

١٢- الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (١/ ١٥٤، ١٥٥، ١٨٨، ١٨٩).

---

(١) وانقلب في -جُلِّ نسخه المطبوعة- اسمُ «الحارث بن عمرو» إلى «عمرو بن الحارث»!

(٢) المطبوع باسم «أخبار القضاء»! وقد جرَّدتُ أحاديثه ورتَّبتها، وسأقوم بطبعها في جزء مفرد -إن شاء الله-.

١٣- الجورقاني[1] في «الأباطيل» رقم (١٠١).

١٤- الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ١٧٠/ ٣٦٢).

١٥- ابن الجوزي في «العلل المتناهية» رقم (١٢٦٤).

١٦- ابن عبد البر في:

أ- «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٥٥، ٥٦).

ب- «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء» (ص٢٦٣-٢٦٥).

١٧- ابن حزم الأندلسي[2] في:

أ- «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ٧٦٦، ٧٧٣، ٧٧٤) و(٧/ ٩٧٥، ٩٧٦).

ب- «ملخص إبطال القياس» (ص١٤-١٥).

١٨- المزِّي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٦٦).

١٩- ابن حجر في «موافقة الخُبْر الخَبَر» (١/ ١١٨).

## ج- تفصيل طرقه وأسانيده المتقدمة:

له طريقان حسب[3]:

(١) بالراء المهملة، والقاف، وغير ذلك تصحيف أو تحريف- كما شرحه محقق الكتاب أخونا الفاضل الشيخ عبد الرحمن الفريوائي -نفع الله به-.

(٢) وعلَّقه في «المحلى» (١/ ٦٢) -مشيرًا إلى ضعفه-.

(٣) قاله ابن طاهر والجورقاني -وغيرهما- كما سيأتي-.

١- الطريق الأول:

شعبة، عن أبي العون، عن الحارث بن عمرو -ابن أخي المغيرة بن شعبة-، عن أصحاب معاذ بن جبل، عن معاذ ... به.

٢- الطريق الثاني:

شعبة، عن أبي العون، عن الحارث بن عمرو، عن أصحاب معاذ ... به.

قلت: فالطريقان مدارهما على الحارث بن عمرو، إلا أنَّ الاختلاف فيهما على الوصل والإرسال[١]!!

### د- كلام العلماء والأئمة في بيان علله:

قال الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١/ ٢٧٥)، و«الأوسط»- كما في «الإحكام» (٦/ ٣٥)، و«التهذيب» (٢/ ١٥٢)، و«الصغير»[٢] (١/ ٣٠٤): «الحارث ابن عمرو -ابن أخي المغيرة بن شعبة- الثقفي، عن أصحاب معاذ، -رفعه- ... في اجتهاد الرأي.

قال شعبة: عن أبي عون.

ولا يُعرف الحارث إلا بهذا، ولا يصح»[٣].

(١) وسيأتي الكلام على طريقين آخرين آيضًا -مختلفين- فانتظرهما.

(٢) ورجح بعضُ الباحثين أن «الصغير» المطبوع، هو «الأوسط» نفسُهُ، ولعلَّ ما هنا من أدلة ذلك، والله أعلم.

(٣) نقله عنه العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٢١٥) وأقرَّه، وكذا نقله ابن عدي في «الكامل» (٢/ ٦١٣) وأقره، والخطَّابي في «معالم السنن» (٥/ ٢١٣).

كذا في «الصغير» و«الأوسط»، وزاد في «الكبير»: «... مرسل».

قلت: يعني أن الصواب فيه: «.. عن أصحاب معاذ ..»، ليس فيه: «عن معاذ ..».

ونقل شيخُنا -رحمةُ الله عليه- في رسالته «منزلة السنة»(1) (ص٢٢) أن البخاري قال فيه: «حديث منكر»!

ولم أره عنه عند غيره، والله أعلم.

وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بالمتَّصل».

وأقرَّه العراقي في «تخريج أحاديث المنهاج» رقم (٥٧) ولم يزد على ذلك، بخلاف ما يوهمه كلام الأخ الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي في تعليقه على «المعتبر» (ص٦٩)، وكلام الأخ الشيخ عبد الرحمن الفريوائي في تعليقه على «الأباطيل» (١/ ١٠٨)!

وشرح شيخُنا قول الترمذي هذا بأنه يعني: «مرسل»!

لكن الحافظ ابن حجر في «النكت الظِّراف» (٨/ ٤٢١) شرحه بقوله: «أراد بنفي الاتِّصال المشيَ على اصطلاح من يرى أن الإسناد إذا كان فيه مُبْهَمٌ لم يُسَمَّ يكون منقطعًا، وإلا فالجمهور على أنه متصلٌ في سنده مَبْهَمٌ».

وكذا قاله في «موافقة الخُبْر الخَبَر ...» (١/ ١١٨).

قلتُ: والذي يطمئنُّ إليه القلبُ أنَّ عدمَ الاتِّصالِ في كلام الترمذي إنما هو

---

(١) ونقله عنه غيرُ واحد، منهم الأستاذ محمد لُطفي الصباغ في «الحديث النبوي ..» (ص٢٣) الطبعة الخامسة!!

الإرسالُ الذي صرَّح به البخاريُّ[(١)]، وهذا معروفٌ من كلام المتقدمين في نقد الأسانيد.

ويؤيِّده قولُ الدارقطني[(٢)] في «العلل» رقم (١:١): «رواه شُعبة عن أبي عون ... هكذا، وأرسله ابن مهدي وجماعاتٌ عنه، والمرسل أصحُّ ...».

وقال أبو داود -هو الطيالسي-: «أكثر ما كان يُحدِّثنا شعبة عن أصحاب معاذ: أن رسول الله ...

وقال مرة: عن معاذ».

قلت: فالمتقدمون -إذن- رجَّحوا الإرسالَ على الوصل، وبخاصَّة أنَّ الذين رووه مرسلاً جماعاتٌ، كما قاله الدارقطني، وأبو داود الطيالسي -فيما أوردتُه آنفًا-.

ويؤيده -أيضًا- قولُ عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٣/ ٣٤٢): «لا يسند[(٣)]، ولا يوجَد من وجه صحيح».

وهكذا نقله الحافظ في «التلخيص» (٤/ ١٨٣).

ووقع فيما نقله الحوت البيروتي في «حسن الأثر» (ص٥٣٩): «لا يسند من وجه صحيح»!

قلت: فمدار الطريقين على الحارث، ثم اختلف عليه فيه ما بين إرسال ووصل.

والراجح: الإرسال.

---

(١) وقد نقل أقوال البخاريِّ والترمذي الإمام ابن كثير في «تحفة الطالب» (ص١٥١)، ثم أقرَّها.
(٢) وقد نقله -عنه- الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٨٢).
(٣) يعني: أنه مرسل.

وسيأتي وجهٌ ثالث من وجوه الاختلاف عليه -إن شاء الله-.

والحارث هذا: جهله جمهرةٌ جلَّى من أهل الجرح والتعديل، تقدَّم كلام بعضهم، وهاهو ذا كلامُ الآخرين:

١ - قال الذهبي[1] في «الميزان» (١/ ٤٣٩): «الحارث بن عمرو، عن رجال، عن معاذ ... بحديث الاجتهاد!

قال البخاري: لا يصحُّ حديثه. قلت: تفرَّد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن عمرو الثقفي -ابن أخي المغيرة-، وما روى عن الحارث غير أبي عون، فهو مجهول».

**قلت**: يعني: مجهول العين -كما هو مُقَرَّر في محله-.

وكذا قال في «الكاشف» (١/ ١٣٩) -مُختصرًا-.

وكذا في «تذهيب تهذيب الكمال»[2] (١/ ق١١٥ -مخطوطة) -كلاهما له-.

ولقد أودع الذهبي الحارث -هذا- في كتابيه المُفْرَدَيْن في الضعفاء:

**أولهما**: «المغني في الضعفاء» (١/ ١٤٢).

**ثانيهما**: «ديوان الضعفاء والمتروكين» (ق٢٧)[3].

---

(١) وانظر الفصل الثاني (ص٤٥) لبيان حقيقة ما نُقل عن الذهبي!

(٢) وأما الخزرجي في «خلاصته» (ص٦٨) فقد أعرض عن هذا كلِّه، ولم يورد شيئًا!!
وهذا علامةٌ على نقص كتابه وقصوره!!

(٣) وقد سقطت هذه الترجمة من النسخة المطبوعة بتحقيق شيخنا الأستاذ حماد الأنصاري -رحمه الله- ومعرفة الصواب بدلالة كلام الدكتور بشار عواد معروف في تعليقه على «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٦٦).

٢- وقال المزِّي في «تهذيب الكمال» (٥/ ٢٦٦): «لا يُعرف إلاَّ بهذا ...».

٣- وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» رقم (١٠٣٩): «مجهول».

وأقر قول المزي -السابق- في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥٢).

٤- وأورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ رقم:٣٧٧) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، يعني: أنه في حيِّز الجهالة عنده -كما تراه في مقدمة كتابه-.

٥، ٦- وكذا ذكره في «الضعفاء»: ابنُ الجارود، وأبو العرب القيرواني -كما في «التهذيب» (٢/ ١٥٢)-.

٧- وقال ابن حزم في «الإحكام» (٦/ ٣٥):

«وأما خبر معاذ؛ فإنه لا يحلُّ الاحتجاج به لسقوطه، وذلك أنه لم يروَ قطُّ إلاَّ من طريق الحارث بن عمرو، وهو مجهولٌ لا يدري أحدٌ مَنْ هو ...».

وكذا قال في (٧/ ١١٢) -منه-.

ومثله في «النُّبَذ» (ص٥٩) -له-.

٨- وقال ابن القطَّان في «بيان الوهم والإيهام» (٧٣٦): «والحارث المذكور: هو ابن أخي المغيرة بن شعبة، ولا يعرف له حالٌ، ولا يُدرَى روى عنه غير أبي عون محمد بن عُبيد الله الثقفي ...»[1].

قلت: وقد جزمَ غيرُ واحد بأنه لم يرو عنه سواه.

---

(١) وقد تكلَّم عليه في موضع آخر برقم (١٣٢٨).

٩- وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٢٧٣):

«هذا حديثٌ لا يصحُّ، وإن كان الفقهاء كُلُّهم يذكرونه في كتبهم، ويعتمدون عليه! ولعمري[١] إن كان معناه صحيحًا[٢]، إنما ثبوته لا يعرف؛ لأن الحارث بن عمرو مجهولٌ، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعرفون، وما هذا طريقُهُ فلا وجه لثبوته».

١٠- وقال الجوْرقاني في «الأباطيل» (١/ ١٠٦):

«هذا حديثٌ باطلٌ، رواه جماعة عن شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث -ابن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة-.

واعلم أنَّني تصفَّحت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألتُ من لقيتُه من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له طريقًا[٣] غير هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهولٌ.

وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يُعرفون، ومثلُ هذا الإسناد لا يُعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة!

**فإن قيل لك**: إن الفقهاء -قاطبة- أوردوهُ في كتبهم واعتمدوا عليه؟!

**فقل: هذا طريقُهُ! والخَلَفُ قَلَّدَ فيه السَّلَفَ، فإن أظهروا غير هذا مما ثبت عند**

---

(١) في هذه اللفظة بحثٌ، فصَّله أستاذنا الشيخ حمَّاد الأنصاري -رحمه الله تعالى- في رسالة مفردة بعنوان «الإعلام بأن «لعمري» ليست من الأيمان». وهي مطبوعة، فلتنظر.

(٢) كذا قال! وانظر مناقشته في ذلك في الفصل الثالث من هذا الجزء.

(٣) انظر ما تقدم (ص١٣-١٤).

أهل النقل رجعنا إليهم، وهذا مما لا يمكنهم ألبتَّة»[١].

١١- ونقله عنه شرف الحق العظيم آبادي في «عون المعبود» (٩/ ٥١٠) -وأقرَّه-[٢].

١٢- ولقد ضعَّفَ الحديث بنحو ما ذكرتُ: الغماريُّ في كتابه «الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج» (ص٢١٠).

١٣- وعلَّقه البغوي في «شرح السنة» (١٠/ ١١٦) مصدرًا له بـ «رُوي»، وهي صيغةٌ تمريض عند أهل العلم، فهو عنده ضعيف -أيضًا-.

١٤- وقال ابن طاهر في «جزئه»[٣] في الكلام على هذا الحديث بمثل ما قاله الجورقاني -فيما نقلتُه عنه-.

١٥- وألْمَحَ المباركفوري في «تحفة الأحوذي» (٤/ ٥٥٩) بالإنكار على ابن القيم[٤] في تصحيحه للحديث.

١٦- وقال ابن المُلَقِّن في «البدر المنير»[٥] (٥/ ق٢١٤/ ٢): «هذا الحديث كثيرًا ما يتكرر في كتب الفقهاء الأصوليِّين والمحدِّثين، ويعتمدون عليه، وهو حديثٌ ضعيفٌ بإجماع أهل النقل فيما أعلم».

---

(١) وهذا هو المنهاج العلمي الصحيح في سائر القضايا الفقهية والحديثية، فتدبَّر!

(٢) إلا أنه وقع في المطبوع منه: «الجوزقاني» بالزاي المعجمة، بدل «الجورقاني»! -بالراء المهملة!-.

(٣) كما في «المعتبر» و«التلخيص» وغيرهما، وسيأتي نصُّه بتمامه بعد سطور قليلة.

(٤) وسيأتي نقل كلامه -رحمه الله-، ثم نقده والرد عليه.

(٥) وانظر «خلاصته» (٢/ ٤٢٤) -بقلمه-، وكتابه الآخر «تذكرة المحتاج» (ص٧٠).

قلت: وفي هذا الإجماع نظرٌ -على ضوء ما سيأتي ذكره-!

١٧- وقال السبكي في «طبقات الشافعية» (٣/ ٢٦١) في معرض ردِّه على الذهبي إنكارَه على الجُوَيني تصحيح الحديث:

«... وما هذا الحديثُ وحده ادَّعى الإمام صحتَه، وليس بصحيح؛ بل قد ادَّعى ذلك في أحاديث غيره ...

فقد قال الجويني في «كتاب البرهان» عند كلامه على القياس عن حديث معاذ: «هو مدوَّن في «الصحاح» متفق على صحته»!

فتعقبه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧٢) بقوله: «بل مداره على الحارث بن عمرو، وفيه جهالةٌ ...».

وسيأتي نقلُ كلام الذهبي بتمامه -ومناقشته-.

وقد تعقَّب السبكي في «طبقات الشافعية» (٣/ ٢٦١) كلام الذهبي -آنف الذكر- بكلام تفوحُ منه العصبية، ولا يَنفَقُ في سوق أهل العلم- على عادته في نقد شيخه الذهبيِّ-، فسامحه الله[1]، وقد ذكر -فيما ذكر- هذه الجملة حول الحديث.

ونقل الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٢/ ١٨٣) عن ابن طاهر أنه قال ردًّا عليه -يعني: الجويني-: «وأقبح ما رأيتُ فيه قول إمام الحرمين في كتاب «أصول الفقه»:

(١) ولقد راوَدَتْني نفسي -منذ سنوات- بأن أقوم بكتابة «محاكمة» بين الذهبي والسُّبكي على غرار «جلاء العينين» للآلوسي في محاكمته بين ابن تيمية وابن حجر الهيتمي، فلعلي -أو أحدًا من أهل العلم أو طلبته- فاعل ذلك -إن شاء الله-.

«والعمدة في هذا الباب على حديث معاذ»، وهذه زلة منه، ولو كان عالمًا بالنقل لما ارتكب هذه الجهالة».

فتعقَّبه ابن حجر بقوله: «أساء الأدب على إمام الحرمين، وكان يمكُنه أن يُعَبِّر بألين من هذه العبارة، مع أنَّ كلامَ إمام الحرمين أشدُّ مما نقله عنه، فإنه قال ...».

ثم نقل عنه ما ذكرته -قَبْلُ-.

وقد نقل الزركشيُّ في «المعتبر» (ص٧١) عبارةَ ابن طاهر بخلاف ما أورد ابن حجر، فلعله اختصرها، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن حجر في «موافقة الخُبر الخَبر» (١/ ١١٨): «هذا حديثٌ غريب».

**قلت:** أي: ضعيف.

**(تذييل):**

نقل الزركشي في «المعتبر» (ص٦٩)، وابن حجر في «التلخيص» (٤/ ١٨٣) عن ابن طاهر قوله:

«اعلم أنني فحصتُ عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصِّغار، وسألت عنه من لقيتُه من أهل العلم بالنقل، فلم أجد له غير طريقين:

**أحدهما:** طريق شعبة[1].

---

(١) وله فيها طريقان، إحداهما: موصولة، والأخرى: مرسلة، وهي الأصح، كما تقدم بيانه مفصلاً، ولله الحمد.

والأخرى: عن محمد بن جابر، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن رجل من ثقيف، عن معاذ(١).

وكلاهما لا يصحُّ».اهـ.

وزاد الزركشي: «.. محمد بن جابر اليمامي؛ وهو ضعيفٌ، والرجلُ مجهولٌ ..»(٢).

**قلت:**

واليمامي هذا: ضعَّفه ابن معين والنسائي.

وقال البخاري: ليس بالقويِّ.

وقال أبو حاتم: ساء حفظه في الآخر، وذهبت كُتُبُه.

وقال أحمد: لا يحدِّث عنه إلاَّ شرٌّ منه!

وقال مرةً: له مناكير.

وقال ابن معين: عَمِيَ واختلط.

وأودعه الذهبي كتابيه: «المغني في الضعفاء» (٢/ ٥٦١)، و«ديوان الضعفاء» (٢٦٨).

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب» رقم (٥٧٧٧):

«صدوق، ذهبت كتبه فساء وخلط كثيرًا، وعمي فصار يلقن!».

---

(١) ولم أقف على من أخرج هذا الطريق -على ضعفه- من الأئمة.

(٢) وفي «البدر المنير» (٥/ ق٢١٥-أ) أيضًا -تضعيفُه بالعلتين المذكورتين.

**قلت:**

والذي يبدو للعبد الضعيف -جامع هذه الأوراق-، أنَّ هذا الرجل المبهم الذي في الطريق التي أشار إليها ابنُ طاهر: هو الحارث بن عمرو نفسُه، فقد نُسب الحارث ثقفيًّا، وكذا الرجل المجهول في هذا السند: «... من ثقيف»!

**ومما يؤيد هذا ويؤكده:** أن الحارث مذكور فيمن مات بين عامي: (١٠٠-١١٠هـ) والراوي عنه هنا -وهو أشعث بن أبي الشعثاء- توفي- سنة (١٢٥هـ) والراوي عنه في الطريق الأولى السابقة: هو أبو عون الثقفي، وقد توفي سنة (١١٦هـ)!

فيرجع مدار هذا الطريق -إذن- على الحارث المجهول -نفسه-(١).

ثم رأيت ما يؤيدُ الذي ذهبت إليه في رواية -عند وكيع في «أخبار القضاة» (١/ ٩٨)-: فرواه من طريق أبي عون، عن رجل من ثقيف ... ولم يسمِّه!

**( تذييل آخر ) :**

قال ابن الأثير في «جامع الأصول» (١٠/ ١٧٧-١٧٨- الطبعة الشامية):

«وفي رواية: ... فإن لم أجد؟ قال: استرقَّ الدنيا، وتعظم في عينيك ما عند الله، واجتهد رأيك، فيسددك الله للحق». وأخرجه أبو داود»!

(١) ولا يقال هنا: إن للحارث راويين؛ الأول: ابن عون، والثاني: أشعث هذا، فبه ترتفع جهالته!

**فأقول:** على فرض تسليم هذه القاعدة؛ فهي هنا غير منطبقة؛ إذ في الطريق إلى أشعث هنا: اليمامي المذكور، وقد تَبَيَّنَ لك ضعفُه! زد أن الجهالة التي ترتفع هي جهالة العين، لا جهالة الحال!!

قلت: وليس ذلك عنده بيقين، ولـم أرَ هذه الزيادة عند سواه ألبتة! فهي باطلة جدًّا؛ فلعله أخذها من رزين في «كتابه»؛ فهو معروفٌ بالإغراب[1]!

ولـم يُعلق على هذا شيئًا: الأستاذ الأرنؤوط في تحقيقه!!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) كما قال الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص٤٩).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# الفصل الثاني

## الرد على شبهات المخالفين

## أولاً: أسماءُ مَن صححه، ومقالاتهم:

١- قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «أصول التفسير» (ص٩٤-٩٥): «وهذا الحديث في «المسانيد» و«السنن» بإسناد جيد».

٢- ونقله عنه -دون تصريح باسمه- الحافظ ابن كثير في مقدمة «تفسيره» (١/ ٩)، بلفظ: «وهذا الحديث في «المسند» و«السنن» بإسناد جيِّد، كما هو مقرَّر في موضعه ...»[(١)].

٣- وقال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (ص٢٠٢):

«.. والكلامُ في إسناد هذا الحديث يطولُ، وقد قيلَ: إنَّه مما تُلُقِّي بالقبول»[(٢)].

٤- وقال الزركشي في «المعتبر» (ص٦٥):

«الحارث بن عمرو -هذا- وثقه أبو حاتم بن حبَّان، وقد رواه الحافظ أبو بكر الخطيب في كتابه «الفقيه والمتفقه»، وسمَّى بعض الأناس، فقال: عن عبد الرحمن بن غَنْم، عن معاذ، فزالت علَّة جهالة الراوي عن معاذ».

ثم قال: «... ويمكن أن يكون على طريقة المحدثين صحيحًا، مع كثرة شواهده، كحديث: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران»[(٣)].

---

(١) ولم يتعقب الحديث بشيء في كتابه «جامع المسانيد والسنن ..» (١١/ ٥١٠-٥١١).

(٢) وقد انفصل في بحثه -المشار إليه في المقدمة- (ص٨) إلى تحسينه!

وقال الغماريُّ في «تخريج أحاديث اللمع» (ص٢٩٩): «لكن اشتهاره بين الناس، وتلقيهم له بالقبول مما يقوِّي أمره»!

فأقول: من هم أولاء؟! وكم هم؟! وأين هم؟!

(٣) وهذه شهادة قاصرةٌ -كما سيأتي-.

٥- وقال القاضي أبو الطيِّب في «شرح الجدل»[(١)]:

«هو حديثٌ صحيحٌ؛ لأنَّ قوله: أناس من أصحاب معاذ» يدلُّ على شهرتهم وكثرتهم، وقد عُرف زهدُ معاذ، والظاهر من أصحابه الثقة والعدالة، على أنه قد سُمِّي رجلٌ منهم، وهو ثقة معروف، فروى عُبادة بن نُسَي عن عبد الرحمن بن غنم -وهو ثقة- ...».

٦- وقال أبو العباس بن القاصِّ في كتابه «رياضة المتعلِّمين»[(٢)]:

«فإن قيل: هو مضطرب؛ فإن شعبة وصله مرةً، وأرسله أخرى، وفي إسناده من لا يُعرف اسمه!

قيل له: في شُهرة قصة معاذ عند أهل العلم، وتلقي جميع حُكَّام المسلمين هذا الحديث بالاستعمال كفايةٌ عن الرواية، كما أخذوا بأنَّ «**لا وصية لوارث**»[(٣)] لشهرته عند أهل العلم، وإن كان تفرَّد به إسماعيل بن عيَّاش، عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة».

٧- وقال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان»[(٤)]:

«هذا حديثٌ مشهورٌ، عمل به الفقهاء، واعتمد عليه العلماء، وإذا كان معناه

(١) كما في «المصدر السابق» -أيضًا-.

(٢) كما في «المصدر السابق» -نفسه-، ولخَّص كلامه الحافظ ابن حجر في «التلخيص» (٤/ ١٨٣).

(٣) وهو حديثٌ ثابت؛ انظر تخريجه في «الإرواء» (١٦٥٥) لشيخنا -رحمه الله تعالى-.

والتفرد المذكور لا يصحُّ! كما تراه في «المصدر السابق».

(٤) كما في «المصدر السابق» نفسه.

صحيحًا[(١)]، فما المانع من ثبوته؟ وقد أخرجه الأئمة في «سننهم» ولم يضعِّفوه! وأخرجه أحمد في «المسند»... ولم يُضعِّفه، وأما الحارث بن عمرو فليس بمجهول، قد أزال الجهالةَ ابن سعد، بقوله: ابن أخي المغيرة -يعني ابن شعبة-، وأما أهل حمص فقد نزلها معاذ، وروى عنه جماعةٌ منهم، حتى قال القاضي أبو بكر بن الطيِّب في باب القياس من «كتاب التعريب»[(٢)]:

هذا وإن كان من رواية الآحاد، أو منقطعًا، أو مجهولاً بعضُ رجاله، فإنه خَبَرٌ تَلَقَّتْهُ الأمَّةُ بالقبول، ولم يعترض عليه أحدٌ بالإنكار، ولو قَدَح فيه قادحٌ لَظَهَرَ وانتشر، وإذا تلقَّته الأمة بالقبول أغنى ذلك عن ذكر سنده، ولم يقدح في ثبوته ما ذُكر؛ لأن الأئمة لا تقبل في مثل هذا الأصل إلا ما ثبت صحته عندها، كما أنها لا تطلب السند ومعرفة أعيان الرجال في جواز «المسح على الخفين»، وأنه «**لا وصية لوارث**»، و«**لا تنكح المرأة على عمتها وخالتها**»، و«**لا يتوارث أهل ملتين**»، وغيره من الأحاديث المتلقَّاة بالقبول»[(٣)].

٨- وقال المنفخر[(٤)] إسماعيل البغدادي في كتابه «جُنَّة الناظرين»[(٥)]:

«الجواب عن القدح في هذا الحديث من وجوه:

---

(١) بل هو خلاف ذلك؛ كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث.

(٢) كذا! ولعل الصواب: «التقريب»!

(٣) وهذه الأحاديثُ -كلها- صحيحة وثابتةٌ من طُرُق متعددة؛ فالتمثيلُ بها على المراد غيرُ قائم!

(٤) كذا في المطبوع من «المعتبر»!! ولم أتبيَّنه ولعله: «الفخر»!

(٥) كما في «المصدر السابق» -نفسه-، وانظر «كشف الظنون» (١/ ٦٠٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١٣١).

أحدها: أنه يُروى من غير هذه الطَّريق، -فذكر رواية عُبادة بن نُسَي، عن عبد الرحمن ابن غَنْم-.

الثاني: قال أهل الشأن: إن جهالة الراوي لا توجب قدحًا إذا كان مَنْ روى عنه ثقةً، فإن روايته عنه تكون تعديلاً له».

٩- وقال الذهبي في «تلخيص العلل المتناهية» رقم (٨٠٢):

«قال ابن الجوزي وغيره: «الحارث مجهول»، قلت: ما هو بمجهول، بل روى عنه جماعة، وهو صدوق -إن شاء الله-، قال: وأصحاب معاذ لا يُعرفون»، قلت: ما في أصحاب معاذ -بحمد الله- ضعفٌ، ولاسيما وهم جميعًا، وهذا حديث حسن الإسناد ...».

وقال في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧٢):

«مداره على الحارث بن عمرو، وفيه جهالةٌ، عن رجال من أهل حمص، عن معاذ، فإسناده صالح»(١).

١٠- وقال الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقِّه» (١/ ١٨٩):

«فإن اعترض المخالفُ بأن قال: لا يصحُّ هذا الخبر لأنه لا يروى إلاَّ عن أُناس من أهل حمص، لم يُسَمَّوا، فهم مجاهيل؟

(١) ولم يقع قوله: «وإسناده صالح» فيما نقله عنه السبكي في «طبقات الشافعية» (٣/ ٢٦١)، بل وقع فيه خلافه، حيث نقل عنه قوله: «وأنّى له الصحة» ولعله الأصح!
ونقل قول الإمام الذهبي -هذا- من «السير» مقتصرًا على قوله: «إسناده صالح»(!) الشيخ عبد الفتاح أبو غدة -غفر الله له- في تعليقه على «الانتقاء» (ص٢٦٤)!!

فالجواب: أن قول الحارث بن عمرو: «عن أناس من أصحاب معاذ» يدلُّ على شهرة الحديث، وكثرة رواته، وقد عُرف فضلُ معاذ، وزهده، والظاهر من حال أصحابه الدِّين والتفقُّه، والزهدُ، والصلاحُ.

وقد قيل: إن عُبادة بن نُسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ.

وهذا إسنادٌ متصلٌ ورجاله معروفون بالثقة!

على أن أهل العلم قد تقبَّلوه، واحتجُّوا به، فوقفنا بذلك على صحته عندهم، كما وقفنا على صحة قول رسول الله ﷺ: «**لا وصية لوارث**»، وقوله في البحر: «**وهو الطهور ماؤه الحلُّ ميتته**»، وقوله: «**إذا اختلف المتبايعان في الثمن والسلعة قائمة تحالفا وترادَّا البيع**»، وقوله: «**الدية على العاقلة**»، وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد(١)، لكن لما تلقَّتها الكافة عن الكافة غُنُوا بصحَّتها عندهم عن طلب الإسناد لها، فكذلك حديث معاذ لما احتجوا به جميعًا غُنُوا عن طلب الإسناد له».

١١- وقال ابن القيِّم في «أعلام الموقِّعين» (١/ ٢٠٢):

«فهذا حديثٌ -وإن كان عن غير مُسَمَّين- فهم أصحابُ معاذ، فلا يضرُّه ذلك، لأنه يدلُّ على شهرة الحديث، وأن الذي حدث به الحارث بن عمرو: عن جماعة من أصحاب معاذ، لا واحد منهم، وهذا أبلغ في الشهرة من أن يكون عن واحد منهم لو سُمِّي، كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدِّق بالمحل الذي لا يخفى؟! ولا يعرف في أصحابه متَّهمٌ، ولا كذابٌ، ولا مجروحٌ، بل

(١) بلى تثبتُ؛ بتعدُّد طرقها، وتنوُّع أسانيدها -كما ذكرته- قبلُ-.

أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم، لا يشكُّ أهل العلم بالنقل في ذلك، كيف وشعبةُ حامل لواء هذا الحديث؟ وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به ...».

وقال في «تهذيب سنن أبي داود» (٥/ ٢١٢) في تعليقه على الحديث نفسه:

«وقد أخرجه ابن ماجه في «سننه» من حديث يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن سعيد بن حسَّان، عن عُبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم: حدثنا معاذ بن جبل قال: لـما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، قال: «**لا تقضين، ولا تفصلن إلا بما تعلم، وإن أشكل عليك أمرٌ، فقف حتى تتبينه، أو تكتب إليَّ فيه**». وهذا أجود إسنادًا من الأول»[(١)].

١٢- وقال القاضي ابن العربي المالكي في «عارضة الأحوذي» (٦/ ٧٢-٧٣):

«اختلف الناس في هذا الحديث؛ فمنهم من قال: إنه لا يصح، ومنهم من قال: هو صحيح، والدِّين القولُ بصحته؛ فإنه حديث مشهورٌ يرويه شعبة بن الحجَّاج، رواه عنه جماعة من الرُّفعاء والأئمة، منهم يحيى بن سعيد، وعبد الله بن المبارك، وأبو داود الطيالسي.

والحارث بن عمر الهُذلي[(٢)] -الذي يروي عنه- وإن لم يُعْرَف إلا بهذا الإسناد، فكفى برواية شعبة عنه- ولكونه ابن أخ للمغيرة بن شعبة- في التعديل له، والتعريف به.

وغاية حظِّه في مرتبته أن يكون من الأفراد، ولا يقدح ذلك فيه، ولا أحدٌ من أصحاب معاذ مجهولاً.

---

(١) ونقل الدكتور عمر سليمان الأشقر في رسالته «القياس» (ص٧٤-٧٥) كلامه دون تمحيص!!

(٢) كذا.

ويجوز أن يكون في الخبر إسقاطُ الأسماء عن جماعة، ولا يدخله ذلك في حيِّز الجهالة، إنما يدخل في المجهولات إذا كان واحدًا، فيقال: حدثني رجل، حدثني إنسان، ولا يكون الرجلُ للرجل صاحبًا حتى يكون له به اختصاصٌ! فكيف وقد زيد تعريفًا لهم أن أضيفوا إلى بلد».

وقد خرَّج البخاري -الذي شرط الصحة- في حديث عُروة البارقي: سمعت الحي يتحدثون عن عروة.

ولم يكن ذلك الحديث في جملة المجهولات.

وقال مالكٌ في القسامة: أخبرني رجلٌ من كُبَرَاءِ قومه.

وفي «الصحيح»، عن الزهري: حدثني رجالٌ، عن أبي هريرة: «**من صلى على جنازة فله قيراط**[١]». اهـ.

١٣- وقال الكوثري في «مقالاته»[٢] (ص٦٠-٦١):

«وهذا الحديث رواه عن أصحاب معاذ: الحارثُ بن عمرو الثقفي، وليس هو مجهول العين، بالنظر إلى أن شعبة بن الحجاج يقول عنه: إنه ابن أخي المغيرة بن شعبة،

(١) ونقل الشيخ شعيبُ الأرنؤوط خلاصة كلامه -دون إشارة أو عزو!- في «العواصم والقواصم» (١/ ٢٥٨-٢٥٩) لابن الوزير، و«سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٤٧٢) للذهبي، و«شرح السنة» (١٠/ ١١٧) للبغوي، وكذا عبد القادر الأرنؤوط في تعليقه على «جامع الأصول» (١٠/ ١٧٨)!!

(٢) ولخَّص كلامه -أيضًا- الشيخُ شُعيب الأرنؤوط دون عزو (!) -في تعليقاته المتقدمة مواضعها!!-.

ولا مجهول الوصف من حيث إنه من كبار التابعين، في طبقة شيوخ أبي عون الثقفي المتوفى سنة (١١٦)، ولم ينقل أهل الشأن جرحًا مفسرًا في حقِّه، ولا حاجة في الحكم بصحَّة خبر التابعي الكبير إلى أن ينقلَ توثيقُه عن أهل طبقته؛ بل يكفي في عدالته وقبول روايته ألا يثبتَ فيه جرحٌ مفسرٌ من أهل الشأن؛ لما ثبت من بالغ الفحص على المجروحين من رجال تلك الطبقة، أمَّا من بعدهم فلا تقبل روايتهم ما لم تثبت عدالتهم ... وهكذا.

والحارث -هذا- ذكره ابن حبَّان في «الثقات»، وقد جهله العقيلي، وابن الجارود، وأبو العرب.

وقد روى هذا الحديثَ عن أبي عون بن الحارث: أبو إسحاق الشيباني، وشعبة بن الحجاج -المعروف بالتشدُّد في الرواية، والمعترف[1] له بزوال الجهالة وصفًا عن رجال يكونون في سند روايته-».

**وقال (ص٦٢) من الكتاب نفسه:**

«ولفظ شعبة في رواية علي بن الجعد، قال: «سمعتُ الحارث بن عمرو -ابن أخي المغيرة بن شعبة- يحدِّث عن أصحاب رسول الله ﷺ، عن معاذ بن جبل»، كما أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه»، ومثله في «جامع بيان العلم» لابن عبد البرِّ، فهذا صريحٌ في أنه لقي جمعًا من أصحاب النبي ﷺ، فهو تابعي».

١٤- وقال الدكتور العبد خليل أبو عيد في كتابه «مباحث في أصول الفقه الإسلامي» (ص١٠):

---

(١) قوله: «والـمُعْتَرَف له ..» فيه تدليس فاحش، انظر بيانه ونقضه في «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٢٨٣)!

«أما الحارث بن عمرو فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»، والعبرة في التجريح بالاتِّفاق (!)، إذ قلَّ من سَلِمَ عن الجرح، ولو كان الزهريَّ ومالكًا...».

### ثانيًا: الرد التفصيلي:

أطلتُ كثيرًا في نقل مقالات مصحِّحي هذا الحديث؛ أداءً للحق، وحرصًا على الأمانة العلمية.

والناظر -بتأمُّل- يرى أنها متكررة، تحوي حججًا أكثرُها متكلَّفة -لكنها متكررة- كما سيظهر الآن -إن شاء الله- من الرد التفصيلي:

١- فقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «بإسناد جيد» ليس بجيِّد لما عرفَته من علل الحديث المتقدِّمة.

وكذا متابعةُ الإمام ابن كثير له؛ فإنه خالفَ نفسه -رحمه الله- بما نقلته عنه -قَبْلُ- من «تحفة الطالب» له-؛ إذ ضعَّف الحديث تبعًا للبخاري والترمذي.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن هذا التعارض جاء نتيجة نقل ابن كثير لرسالة «أصول التفسير» بتمامها في مقدمة «تفسيره»[1]، فلعله حينئذٍ- لم يتفرَّغ للتفتيش والنقد[2]!

---

(١) ولم يُبين هو ذلك، إنما عُرِفَ هذا -يقينًا- بالمقابلة والمراجعة.

ولقد ضعَّف الحديث: الشيخ مقبلُ بن هادي في تعليقه عليه (١/ ٩).

(٢) ثم رأيته في «إرشاد الفقيه» (٢/ ٣٩٦) يقول: «هو حديثٌ حسنٌ مشهورٌ، اعتمد عليه أئمة الإسلام في إثبات أصل القياس، وقد ذكرتُ له طرقًا وشواهد في جزء مفرد، ولله الحمدُ والمنة»!!

وقد تعقَّبه ابن الملقن؛ فقال في «البدر المنير» (٥/ ق٢١٦) «ولم يصب».

٢- أما دعوى الشوكاني، وابن القاصِّ، والخطيب -وغيرهم- أن العلماء والكافة قد تلَّقوا هذا الحديث بالقبول!

فهي دعوى باطلة مردودةٌ، إذ تقدَّم النقلُ عن كثير من أئمة العلل والأسانيد -كالبخاري، والترمذي وغيرهما- بالقول بتضعيف هذا الحديث! فكيف يتفق قول أولئك مع قول هؤلاء -وهم أئمة هذا الشأن وأصحاب الاختصاص فيه-؟!

٣- أمَّا قول الزركشي -وغيره- عن الحارث: وثَّقه ابن حبان!

فالجواب: نعم، وهو في كتاب «الثقات» (٦/ ١٧٣) ضمن أتباع التابعين!

ولكن هذا لا يفيده شيئًا، إذ قد بيَّن أئمة الجرح والتعديل[(١)] أن ابن حبان متساهل في توثيق المجاهيل، مثلُ ابن عبد الهادي في «الصارم المنكي» (ص٩٣)، وابن حجر في مقدمة «لسان الميزان» (١/ ١٤)، وكذا صلاح الدين العلائي -فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١/ ٤٩٢) -أيضًا-.

وقد فصَّلنا الكلام على توثيقه في كتابنا «الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي ...» (٢/ ١٥٦-١٦٦)؛ فليراجع.

٤- أما الرواية التي أشار إليها الخطيب بقوله: وقد قيل[(٢)]: إن عُبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ.

ثم قال: وهذا إسناد متصل، ورجاله معروفون بالثقة.

---

(١) انظر التعليق على «قواعد في علوم الحديث» (١٨٠-١٨٣).

(٢) ووهم الزركشي، وابن القيم -وغيرهما، إذ قالا: وروى الخطيب!!

ونقله عنه غير واحد!

**فالجواب عنها بما يلي:**

هذا الحديث رواه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في «المغازي»[(١)]، وابن ماجه في «سننه» رقم (٥٥)، والجورقاني رقم (١٠٢) من طريق يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن سعيد بن حسان، عن عُبادة بن نسي، عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ ... به.

ورواه ابن عساكر في تاريخه (٥٨/ ٤٠٩) من طريق يعقوب، عن محمد بن سعيد -به-.

**وقال الأموي:** «حدَّثني أبي، عن رجل ...».

وقال ابن كثير في «تحفة الطالب» (ص١٥٣):

«فتبينا بهذا أن الرجل الذي لم يُسَمَّ في الرواية الأولى[(٢)]، هو محمد بن سعيد بن حسان -وهو المصلوب-؛ وهو كذابٌ، وضاعٌ للحديث، اتَّفقوا على تركه»[(٣)].

وقال المزي في «تحفة الأشراف» (٨/ ٤٠٨):

«محمد بن سعيد بن حسان هذا هو المصلوب، متروك الحديث».

ولقد تعقب الحافظ ابن حجر في المجلس السبعين بعد المئة من «أماليه» (ق٢١٤)

---

(١) كما في «تحفة الطالب» (ص١٥٣)، و«النكت الظراف» (٨/ ٤٢٢).

(٢) يعني: رواية الأموي، فقد وقع فيه مبهمًا.

(٣) وبنحوه قال في «البداية والنهاية» (٥/ ١٠٣).

فاقتصار الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» على تضعيفه؛ فيه تأمل! مع أنه قال عنه في «التقريب» (٥٩٠٧): «كذبوه»، ثم نقل عن أحمد بن صالح أنه وضع (٤٠٠٠) حديث ...!!

قول الخطيب: «هذا إسناد متصل ...» إلخ، بقوله: «نعم، هو كذلك، بل قيل: إن له صحبة[١]، والراوي عنه أيضًا ثقةٌ[٢]، لكن الراوي عنه ليس بثقة[٣]، فقد أخرج ابن ماجه بعض هذا الحديث من طريق يحيى بن سعيد -بهذا الإسناد-، وسمَّى الرجل المبهم محمد بن سعيد بن حسَّان، وهو المعروف بالمصلوب[٤]، كذَّبه أحمد والفلاَّس والنسائي وأبو حاتم وآخرون، فلا يصلح حديثه؛ لا استشهادًا ولا متابعة»[٥].

**قلت**: وهو كلامٌ مُحَرَّرٌ مفيدٌ.

فإذا علمت ما تقدمَّ؛ فاعجب من قول الجورْقاني -عقب روايته له-: «هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ»!

**وأما قول ابن القيم**: «هذا أجود إسنادًا من الأول[٦]، ولا ذكر للرأي فيه»!

فهو قولٌ منقوضٌ من طرفيه:

أ- كيف يكون أجودَ، وفيه المصلوب الكذَّاب[٧]؟ إلا أن يكون اشتبه عليه

(١) يريد ابن غنم.

(٢) يعني: عبادة بن نسي.

(٣) وهو متهم متروك -كما مضى -وسيأتي-.

(٤) وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٥٤- طبع مصر): «هذا إسنادٌ ضعيف، محمد بن سعيد هو المصلوب، اتهم بوضع الحديث»!!

(٥) وقال الحافظ في «التلخيص»: «فلو كان الإسناد إلى عبد الرحمن ثابتًا؛ لكان كافيًا في صحَّة الحديث!».

(٦) أي: حديث معاذ بلفظه وسنده المشهورين، وقد تقدم الكلام عليه.

(٧) انظر في ترجمته: «الضعفاء الصغير» (١٠٠)، و«الضعفاء والمتروكون» (٩٢)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٦١)، و«المجروحون» (٢/ ٢٤٨)، -وغيرها-.

بمحمد بن سعيد بن حسان الحمصي! وليس هو، فإنه متأخر عن المصلوب، وليس له رواية عن ابن نُسي، ولم يرو عنه الأموي، وأيضًا؛ ليس هو من رجال ابن ماجه، إنما هو مذكورٌ تمييزًا له عن المصلوب، ثم لا يفرح به، فهو مجهولٌ أيضًا!!!

ب- ثم إنَّ فيه ذكرًا للرأي، ولكن في رواية ابن عساكر، لا رواية ابن ماجه، ومن طريق المصلوب نفسه، بلفظ:

«قال معاذ: يا رسول الله، أرأيت ما سئلت عنه مما لم أجده في كتاب الله ولم أسمعه منك؟ قال: **اجتهد رأيك**»!

ورواه ابن عساكر (٥٨/ ٤١١) -بلفظ آخر- من طريق سليمان الشاذكوني، عن الهيثم بن عبد الغفار، عن سبرة بن معبد، عن عبادة ... به، بلفظ:

«**اجتهد رأيك؛ فإن الله إذا علم منك الحق وفَّقك للحقِّ**».

**قلت**: الهيثم والشاذكوني كذابان!

٥- أما زعمُ الزركشيِّ أن الحديث صحيح لكثرة شواهده، منها حديث: «**إذا اجتهد الحاكم**»[(١)].

**فالجواب عنه من وجهين:**

**الأول**: ما هي الشواهد الكثيرة المزعومة؟ ولم يظهر منها إلاَّ واحدٌ!!

**الثاني**: أن الحديث المذكور يشهد لمعنى الاجتهاد من حديث معاذ، ولا يشهد لباقيه، والخلاف كلُّه في تتمَّته، -كما سيأتي تفصيله في الفصل الثالث-.

---

(١) رواه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) عن عمرو بن العاص.

٦- وقول الخطيب، وابن القيم، والقاضي أبي الطيب في أصحاب معاذ، وأن شهرتهم وكثرتهم وفضلهم(١) يدلُّ على ثقتهم! و ...

والجواب: أننا قد نقبلُ هذا القول لو كانت العلةُ محصورة بهم، لكن العلتين الأخريين تمنعان من الحكم بصحة الحديث أو حُسنه!!

٧- وإشارة ابن القاصِّ إلى اضطراب الحديث فيها جانبٌ كبيرٌ من الصحة(٢)، فنرى الروايات فيه مختلفة متناقضة -على وجوه-:

١- عن أناس -من أهل حمص- من أصحاب معاذ-، عن معاذ ...

٢- أخبرنا أصحابنا ...

٣- عن الحارث بن عمرو ....

٤- عن عمرو بن الحارث ...

٥- عن أُناس من أصحاب معاذ، عن رسول الله ....

٦- عن أصحاب رسول الله، عن معاذ ....

٧- عن اليمامي، عن أشعث، عن رجل من ثقيف، عن معاذ ....

٨- أما استرواحُ الخطيب وابن القاص -وغيرهما- في الاستدلال بشهرة الحديث استغناءً عن البحث في سنده، -كما في أحاديثَ ضربوها أمثلةً-.

**فالجواب عنها بأن يقال:** إن الأحاديث التي ضربوا المثل فيها -كلَّها-

(١) وكذا قول الخطيب عن شهرة الحديث وكثرة روايته!

(٢) وإن لم يؤيِّدها هو! لكنه لم يجب عنها بشيء!!

صحيحةٌ[١]، إما لذاتها -وهي الأكثر-، وإما لغيرها -وهي الأقل-، فلا تقارنُ هذه الأحاديث بحديث معاذ الذي أعلَّه كبار الحفَّاظ بعلل قادحة قوية!!

٩- أمَّا قول سبط ابن الجوزي حول العلماء، وإخراجهم للحديث دون تضعيفه[٢]! فهو قولٌ بعيدٌ عن منهج أهل العلم؛ فقد نصَّ العلماء والأئمة -قديمًا وحديثًا- أن إيراد سند الحديث فيه إبراءٌ للذمة، ثم بيانٌ للوسيلة التي يتوصَّلُ بها إلى معرفة الحديث صحة وضعفًا، فقد قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٧٥):

«... أكثر المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مئتين وهلم جرًّا، إذا ساقوا الحديث -بإسناده- اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته»! فتأمَّل.

١٠- وقوله -وكذا الكوثري- بأن جهالة الحارث أُزيلت بأنه: ابن أخي المغيرة ابن شعبة!!

**فأقول:** هذه مقالةٌ لم يُسبق إليها قائلُها، إذ لم يقل أحدٌ: إنَّ المجهولَ إذا عُرِفَ اسم جدِّه، أو اسم أخي جدِّه! أو عمِّه، أو أخي عمِّه! أن ذلك يُخرجه من حيِّز الجهالة!! وهذا أمرٌ معروفٌ عند أهل العلم والمعرفة بقواعد علم الحديث وأصوله، وهذا ما جرى عليه العلماءُ والأئمة قديمًا وحديثًا، وقد تقدَّم نقلُ شيء من أقوالهم في الحارث نفسه[٣]!

---

(١) كما تراه مفصلاً في التعليق على «المعتبر» (ص٦٧) للأخ الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي -نفع الله به-.

(٢) وضرب مثالاً بـ«مسند أحمد»! مع أن الناظر في «المسند» العارف بمنهج مصنفه؛ لا يراه ألبتة يتكلم على أي إسناد!! فهل كلّها صحيحة؟! فتدبر!!

(٣) والناظر في كتب الجرح والتعديل: يرى أن كثيرًا ممن حكم عليهم بالجهالة معروفة أسماؤهم، وأسماء آبائهم، وأسماءُ أجدادهم؛ بل أسماء أجداد أجدادهم!!! وهلمَّ جرًّا!! فهل هذا مخرج لهم عن حد المجهول؟! وسوف ترى في المقطع رقم (٢٠) -الآتي- جهالة ابن خالة أبي ذر!!

وأما قول الزركشي بأن الذي أزال جهالة الحارث (!) -بتعريفه بأنه: ابن أخي المغيرة: هو ابن سعد!

وكذا قوله -أيضًا-: إنه شعبة!!

فكلاهما وَهمٌ! إنما هو من قول أبي العون -الراوي عنه-، وهو ثقة، ولكن هذا لا يفيده شيئًا -كما تقدم-.

وسيأتي لهذا زيادة بيان -إن شاء الله-.

١١- أما قول أبي الطيب: «لو قَدَحَ فيه قادحٌ لظهر وانتشر»!! فهو قولٌ صادرٌ ممن لم يطلع على مقالات المحدثين وأحكامهم! فقد تقدم في الفصل الأول من هذا الجزء النقلُ المتكاثِر عن العلماء، ومنه تعرف أنه ظهر وانتشر بخلاف ما زعمه أبو الطيب!

١٢- وكذا قوله: «إن الأئمة لا تقبل في مثل هذا الأصل إلاَّ ما ثبت صحته عندهم»!

فإنَّ هذا القول منه مبنيٌّ على إحسان الظن(!!!)، وإلاَّ فإن كتب الفقه والأصول -وغيرها-؛ فيها الكثيرُ من الأحاديث الضعيفة والموضوعة -كما هو مفصل في محله-.

وانظر لزيادة الفائدة «الأجوبة الفاضلة» (٦٤-١٥٨) للكنوي، ففيه بيان وافٍ لهذه المسألة[١].

---

(١) وانظر رسالتي «كتاب إحياء علوم الدين في ميزان العلماء والمؤرخين» (ص٢٧) طبع المكتبة الإسلامية -عمان.

=

١٣- وقولُ صاحب «جنة الناظرين»: بأنَّ الحديث روي من غير هذه الطريق! قولٌ صحيحٌ في أصله، لكنَّ دراسة هذه الطرق -وقد تقدَّمت- بيَّنت لنا أنها -جميعًا- تدور على الحارث، إلا طريق عُبادة -وهي التي ذكرها هو-؛ فإن مدارها على وضَّاع -كما سبق بيانه وتفصيله-.

١٤- أما قول الذهبي عن الحارث أنه: «روى عنه جماعة، وهو صدوق»!

فهو مناقضٌ لما قرره -هو نفسه- في كتبه الأخرى التي نقلت عنها كلامه في الفصل الأول.

وكلامه عن أصحاب معاذ؛ تقدَّم الجواب عن مثله.

وعلى ذلك فقوله في «تلخيص العلل»: «حسن الإسناد»، وفي «سير النبلاء»: «إسناده صالح»[1]! فيه بُعدٌ عن قواعد النهج العلمي -كما تقدم شرحه-.

١٥- وتقدَّم نقض كلام الخطيب وشبهاته في تصحيحه فلا داعي للإعادة.

١٦- **وقول ابن القيم**: «كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث[2]؟! وقد قال

=

وأما الأحاديث التي أوردها أبو الطيب مقارنًا لها بحديث معاذ؛ فالجواب عليها كالجواب على المقطع رقم (٨) -المتقدم آنفًا-، فانظره.

(١) علمًا أنه أقرَّ في «السير» بجهالة الحارث، ومع ذلك قال: «إسناده صالح»!! إلا إذا أراد أنه صالح للشواهد! على أن هذا الحديث ليس كذلك، كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث.
وانظر ما تقدم تعليقًا (ص١٧).

(٢) وقد نقله عنه التهانوي في «قواعده» (ص١٦٢) وأقرَّه المعلق عليه!! لكنه عاود (ص٢١٧) نقد هذه الكلمة؛ لكن في موضع غير موضع حديث معاذ في الرأي!! فتنبه!

بعضُ أئمة الحديث: إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدُد يديك به»!!

ونقله عنه الدكتور العبد خليل أبو عيد في «مباحثه» (ص١٠)، وزاد: «وأثنى عليه آخرون بما لا يترك مجالاً للشك في أمانته، وعلوِّ درجته في الحديث»!

**فأقول:** الكلام من الدكتور إن كان على شعبة -وهو خلافُ ما يظهر من سياقه!!- فهو حقٌّ لا ريب فيه، لكنه لا يفيد الذي يروى عنه شيئًا -كما سيأتي توضيحه-.

وإن كان على الحارث!! فهو غير مسبوق به، بل إنَّه مخالفٌ لأكثر من جمع خيله ورجله في تصحيح الحديث؛ من أمثال ابن القيم، والخطيب، والزركشي، وغيرهم!

فلنرجع لمناقشة ابن القيم، ومن تبعه[1]، فنقول:

لا يستلزم من تشدُّد شعبة في الحديث، ووجوده في الإسناد أن يكون الإسناد صحيحًا، أو أن يكون جميع شيوخه بدرجته في الثقة والحفظ!

وأقربُ مثال -في نقض هذا- ما تقدم تفصيله في جرح محمد بن جابر اليامي، وكلام الأئمة النقاد فيه، وبيان ضعفه، علمًا أنهم -جميعًا- صرَّحوا بأنه من شيوخ شعبة[2]!

**وقال الإمام أحمد** -فيه-: «لا يحدِّث عنه إلاَّ شرٌّ منه»!!!

وقال ابن سيد الناس في مقدمة «عيون الأثر» (١/ ١٤): «حدَّث شعبة عن جابر الجعفي، وإبراهيم الهجري، ومحمد بن عُبيد الله العرزمي وغير واحد ممن يضعَّف في الحديث ...».

---

(١) في هذا، كالكوثري وغيره.

(٢) انظر «التهذيب» وفروعه، و«الميزان» وغيرهما.

ونقل الزيلعي في «نصب الراية» (٤/ ١٧٤) عن الخطيب قوله: «لقد أساء شعبةُ حيث حدَّث عن محمد بن عبيد العرزمي».

وقال الذهبي في «الميزان» (٣/ ٦٢٥): عن العرزمي هذا: «هو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم».

وغيرهم كثيرٌ ...

فبطل قول الإمام ابن القيم -ومن تبعه؛ قديمًا وحديثًا-[١]. في التعلُّق برواية شعبة عن شيوخه، وأنه توثيق لهم[٢].

ولقد سرد شيخنا -رحمه الله- في «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٢٨٢-٢٨٣) أسماء طائفة كبيرة -تُقارب العشرين- من شيوخ شعبة كلهم ضعيفٌ، وقد ضعَّف عددًا منهم الكوثريُّ نفسُه في بعض تعليقاته!!

فوا غوثاه من أهل البدع، وممن أسره هواه!

بقي أمرٌ جديرٌ بالتنبيه عليه -لأهميته الكبيرة-؛ وهو أن شيخ شعبة في هذا الحديث ليس هو الحارث!! إنما هو أبو العون، ولا خلاف عندنا في توثيقه!! أم أنَّ القاعدة الكوثرية تجرُّ توثيق رواية شعبة عن شيوخه إلى شيوخ شيوخه!!

---

(١) كالدكتور البوطي في «لا مذهبيته» (ص٢٤) حيث شَنْشَنَ بكلام غير علمي في تصحيح الحديث، تخلله مغالطات عدة، كشف عواره فيها: أخونا الأستاذ محمد عيد عباسي -سدده الله- في كتابه «بدعة التعصب المذهبي» (ص٣١٢)، و«ملحقه» (ص١٥٢)؛ فانظرهما.

(٢) إذا عرفت ذلك؛ فاعلم أن قول صاحب «جنة الناظرين» -وقد تقدَّم عنه- أن جهالة الراوي لا تُوجب قدحًا إذا كان مَنْ روى عنه ثقة!! هو قولٌ باطلٌ بيقين!!

١٧- وتقدَّم -أيضًا- نقد بقيَّة شبهات الإمام ابن القيم.

١٨- وقول القاضي ابن العربي: «فإنه حديث مشهورٌ».

فالردُّ عليه بما قاله الغُماري في «الابتهاج» (ص٢١١):

«وقد ادَّعى بعضُهم أن الحديث متواتر! وقال الآخرون: مشهور! وهذا باطلٌ، فإنَّهم إن أرادوا الشهرة الاصطلاحية[1]؛ فالحديث -كما عرفتَ- بعيدٌ عنها.

وإن أرادوا مطلق الشهرة؛ فذلك لا يفيد في قوة الحديث شيئًا.

فكم حديث مشهور عند الخواص والعوام، وليس له أصلٌ، أو له أصلٌ لا يحتجُّ به؟!

وإذا بطل أن يكون مشهورًا فيُعلم بطلان تواتره بالأوْلى».

وقال ابن دحية في كتابه «إرشاد الباغية والرد على المعتدي مما وَهِمَ فيه الفقيه أبو بكر ابن العربي»[2]: «هذا حديثٌ لا أصل له، ورجاله مجهولون، ولا يصحُّ عن أحد من الأئمة النقاد، وهو حديثٌ مشهورٌ عند ضعفاء أهل الفقه، لا أصل له، فوجب اطِّراحُهُ».

١٩- وأما ما ذكره ابن العربي[3] -أيضًا- عن «صحيح البخاري» و«صحيح

(١) وهي أن يرويه أكثر من اثنين في سائر طبقات السند -كما في «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٣٨)-، وهذا غير وارد هنا؛ إذ إنَّ مدار الحديث على راوٍ واحد فرد مجهول، وهو الحارث-، كما تقدم مرارًا-.

(٢) كما في «البدر المنير» (٥/ ق٢١٦).

(٣) وقلَّدهُ الشيخ شعيب الأرنؤوط في مواضع من تعليقاته دون أدنى عزو، أو إشارة! -كما تقدم-.

مسلم» و«موطإ مالك» (!) أن في أسانيدهم ذكر «رجال» دون بيان ثقتهم، مع أنهم شرطوا الصحة[1]!

فهو قولٌ منقوضٌ بما سأذكره -إن شاء الله-:

أما الحديث الأول؛ فهو ما أخرجه البخاري (٣٦٤٢) من طريق شبيب بن غرقدة، قال: سمعتُ الحيَّ يتحدثون عن عروة، أن النبيﷺ أعطاه دينارًا ... إلخ.

**فأقول:** قد صرَّح غير واحد من الأئمة بنفي اتصاله؛ لجهالة هذا «الحي» فقال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٦٣٤):

«وأما قول الخطَّابي والبيهقي وغيرهما: إنه غير متصل، لأن الحي لم يُسَمَّ أحدٌ منهم، فهو على طريقة بعض أهل الحديث؛ يُسمون ما في إسناده مبهمٌ: مرسلاً أو منقطعًا.

والتحقيق -إذا وقع التصريح بالسماع-: أنه متصلٌ في إسناده مبهم، إذ لا فرق فيما يتعلق بالاتصال والانقطاع بين رواية المجهول والمعروف، فالمبهم نظير المجهول في ذلك، ومع ذلك؛ فلا يقال في إسناد صرح كلُّ مَنْ فيه بالسماع من شيخه: إنه منقطع[2]، وإن كانوا -أو بعضهم- غير معروف».

ثم شرح الحافظ -رحمه الله- بعده- قول البخاري عقبه: «قال سفيان: كان

(١) وانظر «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» (ص٦) لشيخنا العلامة المحدث أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدِّين الألباني -رحمه الله- لمعرفة الكلام عن «الموطإ»!!

(٢) قارن -واعْجَبْ- بما علَّقه الدكتور شرف القضاة على «إثبات عذاب القبر» (ص١٠٧) للبيهقي!!

الحسن بن عمارة جاءنا بهذا الحديث عنه[١]، قال[٢]: سمعه شَبِيب من عروة، فأتيته[٣]، فقال شبيبٌ: إني لم أسمَعْهُ من عُروة، قال: سمعتُ الحيَّ يخبرونه عنه».

**فعقَّب الحافظ على ذلك بقوله:**

«وأراد البخاري بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن عمارة، وأن شبيبًا لم يسمع الخبر من عروة، وإنما سمعه من الحي، ولم يسمعه من عروة، فالحديث ضعيف للجهل بحالهم، لكن وُجِدَ له متابع عند أحمد، وأبي داود ...»[٤]. إلخ.

والحديث الثاني الذي ذكره ابن العربي هو ما:

أخرجه مالك[٥] (٢/ ٨٧٧) من طريق سهل بن أبي حَثْمة، أنه أخبره رجالٌ من كبراء قومه، أن عبد الله بن سهل و ... إلخ.

**فأقول:** قال الحافظ في «الفتح» (١٢/ ٢٣٣):

«وثبت ذكرُ رافع بن خديج[٦] في هذا الحديث -غير مسمًّى-: عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل، عن سهل بن أبي حثمة، أنه أخبره هو ورجل من كبراء قومه.

(١) أي: عن شبيب بن غرقدة.

(٢) أي: الحسن بن عمارة.

(٣) القائل سفيان -وهو الآتي-، والذي أُتِيَ له هو شبيبٌ.

(٤) ثم ناقش المنذريَّ في بعض ما يتعلَّق بهذه المسألة، فانظره.

(٥) كذا قال!! مع أنه في «الصحيحين» باختلاف يسير!

(٦) وكلاهُما أنصاريٌّ.

وعند ابن أبي عاصم: من طريق إسماعيل بن عياش، عن يحيى، عن بشير، عن سهل، ورافع، وسويد بن النعمان: أن القسامة ... فذكر الحديث».

وانظر «تحفة الأشراف» (٤/ ٨٩-٩٢)؛ ففيه ما يؤيد ما ذكرته.

وأما الحديث الثالث؛ فهو ما:

أخرجه مسلم (٩٤٥) من طريق عُقيل بن خالد، عن ابن شهاب، أنه قال: حدثني رجالٌ، عن أبي هريرة، عن النبي ... إلخ ...

**فأقول: الجواب على هذا من وجهين:**

١- أن الإمام مسلمًا ساق هذا السند متابعةً للأسانيد التي سبقته في الباب، والتي تليه -بالمتن نفسه-، فقال عَقِبَهُ: «بمثل حديث معمر».

**قلت:** يريد الحديث الذي قبله؛ إذ أخرجه من طريق معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة.

٢- أن هؤلاء «الرجال» في ذاك السند هم الرجال المصرَّح بأسمائهم في الروايتين قبله:

**الأول:** سعيد بن المسيب.

**والثاني:** عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج.

وفي «تحفة الأشراف» (١٠/ ٤٨) توضيحُ ما شرحتُه، ولله الحمد.

**أقول:** فلا حرجَ في الأحاديث الثلاثة التي أوردها ابن العربي، وقلَّده -فيها-

بعض المعاصرين[١]؛ فالأول: قد ضعَّف إسناده بعضُ أهل العلم[٢]، وصرح بذلك الحافظ -كما نقلته عنه-، لكنه صحَّحه لشواهده ومتابعاته.

والحديث الثاني -ثم الثالث- أُبهم بعضُ رجال إسنادهما في رواية، ثم صُرِّح بهم في أخرى، وهم ثقات -ولله الحمد-.

فهل يُقاس حديث الحارث -وهو مجهولٌ- في روايته عن أصحاب معاذ الذين لـم يُسَمَّوا!! على تلك الأحاديث التي أوردها ابن العربي وَمُقلِّدَاه -بل مُقلِّدُوه-؟!

٢٠- أما قول الكوثري عن الحارث: «إنه غير مجهول الوصف، من حيث إنه من كبار التابعين، في طبقة شيوخ أبي عون الثقفي، المتوفى سنة (١١٦هـ)»!

**فالجواب من وجهين:**

**الأول:** أنَّ شيوخ أبي عون ليسوا جميعًا من كبار التابعين، حتى يلحق بهم الحارث، فإن من شيوخه أبا الزبير المتوفى سنة (١٢٦هـ)، وهذا قد جعله الحافظ في الطبقة الرابعة[٣].

**ومن شيوخه كذلك:** والده عُبيد الله بن سعيد، وقد ترجمه ابن حبان في «ثقاته» (٧/ ١٤٦) مصنِّفًا له في أتباع التابعين[٤]، ولا تُعرف له وفاة، وقال عنه: «يروي المقاطيع».

---

(١) وهما الأستاذان شعيب وعبد القادر الأرنؤوطيَّان!

(٢) انظر كتابنا «الرد العلمي» (١/ ٣٠-٣١).

(٣) وهم الذين جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين.

(٤) ومثله الحارث، فإن ابن حبان صنَّفه في أتباع التابعين!

وقال الحافظ في «تهذيبه»: «معنى هذا فحديثه عن المغيرة مرسلٌ»، يعني أنه منقطع، ولذلك جعله في «التقريب» من الطبقة السادسة[١]، وهم من صغار التابعين الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

على ضوء ما تقدم: تعرف -أخي القارئ- أن الحارث هذا ليس معدودًا من كبار التابعين، بل هو ممن لم يثبت لقاؤهم لأحد من الصحابة!

**والوجه الثاني**: لنفرض أنه من كبار التابعين، فهل هذا وحده كافٍ لأن ينفي عنه الجهالة بطرفيها: عينًا وحالاً؟

هذا ما لا يقولُهُ أحدٌ من العلماء والأئمة؛ فضلاً عن المبتدئين في هذا الفن الشريف!

فانظر إليهم -مثلاً- في ترجمة خالد بن وَهْبَان -وهو ابن خالة أبي ذرٍّ[٢]-؛ فإنه مذكورٌ في الطبقة الوسطى من التابعين، ومع ذلك حَكَم عليه أئمة النقد بالجهالة.

وكذا حُصين بن نُمَير السَّكُوني الحمصي، فإنه معدودٌ من كبار التابعين، ومع ذلك جهَّلوه!

وكذلك حُرَيثُ بن ظُهَير!

وغيرهم عدَّةٌ.

---

(١) ومثله الحارث أيضًا!! ويؤيده أن البخاري ذكره في «تاريخه الصغير» ضمن (مَن مات ما بين المئة إلى العشر).

(٢) انظر ما تقدم بيانه في المقطع رقم (١٠).

٢١- وقولُ الكوثري: «ولم ينقل أهلُ الشأن جرحًا مفسَّرًا في حقِّه»[١]. قولٌ عجيبٌ[٢]!! إذ لا ضرورة لهذا الجرح الذي في ذهن الكوثري وأضرابه، فليس بمثله -حسب- يُضعَّف الرواة! فالجهالةُ- كما هو معروفٌ عند أهل العلم وطلبته- علةٌ قادحةٌ في صحة الحديث، ولا ترتفع إلا برواية غير واحد عنه، أو بتوثيق أئمة الشأن المعتد بهم.

وهيهات لهذين الأمرين أن يكونا في الحارث -هذا-!

٢٢- أما قوله: «ولا حاجة في الحكم بصحة خبر التابعي الكبير إلى أن يُنقل توثيقه عن أهل طبقته ...»!

(١) وكذا قوله -عقبه-: «بل يكفي في عدالته وقبول روايته ألا يثبت فيه جرح مفسَّر من أهل الشأن!!».
فالجواب عن هذا بأنه: مجرَّد دعوى، وهي باطلة؛ إذ هي مخالفةٌ لأول شروط الحديث الصحيح، وهي «العدالة والضبط» فلو سلَّمنا جدلاً بثبوت عدالته- وهي الصيانة من الفسق، واجتناب الأدناس، والبعد عما يخل بالمروءة-، فأنَّى للمدَّعي إثبات ضبطه؟!
علمًا أن المقرَّر في علم أصول الحديث: أن الجهالة العينية لا ترتفع إلا برواية اثنين مشهورين بالطلبِ والعلم، كما قاله الخطيب وغيره!
وهذا كله ليس متوفرًا في الحارث!!

(٢) والأعجب منه قول الدكتور أبو عيد في «مباحثه» (ص١٠) حيث قال: «والعبرة في التجريح بالاتفاق، إذ قلَّ من سلم عن الجرح، ولو كان الزهري ومالكًا ...»!
فهذا القول -منه- كأنه لم يقرأ صفحة واحدة من كتب الجرح والتعديل! أو كتب الضعفاء!! فقلَّ من سلم من جرح حقًّا؛ لكن هل كل جرح مقبولٌ؟ أم أنه يُقبل أي جرح؟
أما الاتفاق، فهذا غير ممكن، وإلا فينبغي إهمال سائر مقالات الجارحين، فيسمى هذا العلم -حينئذٍ- «علم التعديل»، لا «علم الجرح والتعديل»! وهذا لا يقوله أحد!!!

فالجواب -أولاً-: إثباتُ أنه تابعي كبير، ودون ذلك خرط القتاد، كما يُقال!

وثانيًا: أنه لا قائل بأن الراوي سواءٌ أكان تابعيًا -أم ممن دونه- بحاجة إلى أن يُنقل توثيقه عن أهل طبقته؛ بل يكفي في ذلك أن يوثِّقه إمامٌ من أئمة الجرح والتعديل، سواءٌ أكان من طبقته أم ممن دُونَها!

والحارث هذا لم يوثِّقه أحدٌ ممن يعتدُّ بتوثيقه!

بل جهَّله غيرُ واحد من أساطين هذا العلم، فسقط حديثه.

٢٣- أما اعتدادُ الكوثري بتوثيق ابن حبان، فهو خلاف ما قرَّره الأئمة والعلماء[١] من تساهله في توثيق المجهولين.

لكن الكوثري -عامله الله بعدله- يعرف ويحرف؛ فقد قرَّر هو في غير موضع من تعليقاته[٢] هذه القاعدة.

فإنا لله وإنا إليه راجعون.

٢٤- والسهم الأخير من سهام الكوثري -الخائبة- في حشد شبهاته[٣]: هو أنه ورد في بعض روايات الحديث أن الحارث يرويه عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهو صريحٌ في أنه تابعيٌّ لقي جمعًا من الصحابة!!

---

(١) انظر (ص٣٨) فيما مضى.

(٢) انظر «مقالات الكوثري» (ص٣٠٩)، وتعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» (ص٤٥)، و«النكت الظريفة» (ص٤٨ و١٠١) وغيرها.
وانظر -للأهمية- «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٢٨٢).

(٣) وهو كذلك آخر الشبهات التي جمعتها وأجبتُ عنها -ولله الحمد-.

فأقولُ:

نعم؛ أخرج ابن أبي خيثمة في «تاريخه»[١]، ومن طريقه ابن عبد البر في «جامعه» (٢/ ٦٩) عن علي بن الجعد[٢]، عن شعبة ... به؛ إلا أنه قال: «... عن أصحاب رسول الله ﷺ ...».

ولكن رواية ابن الجعد -هذه- خالفَ فيها جميع الثقات[٣] الذين ذكروا «الأصحاب» مضافين إلى «معاذ»، لا إلى «رسول الله»!

وهذا شُذوذٌ بيِّنٌ.

والثقاتُ الذين خالفوا ابن الجعد: هم في أسانيد جميع من عزوتُ الحديث إليهم.

ولابد من ذكرهم حتى يطمئن القارئ بما قلته:

١- سليمان بن حرب: عند الطبراني.

٢- عبد الرحمن بن مهدي: عند الترمذي.

٣- عبد الله بن المبارك: عند الخطيب.

٤- عفَّان بن مسلم[٤]: عند أحمد والخطيب.

---

(١) كما عزاه الكوثري!

(٢) ولم أره في «الجعديات» له! فلعله في غيره!

(٣) بل خالف نفسه أيضًا في الرواية الآتية برقم (٥)، فذكر «الأصحاب» على الجادَّة: «أصحاب معاذ»! و(قد) يُقال: هذا من أغلاط الطبع!!

(٤) ووقع في «الضعيفة»: «مسلمة» وهو تطبيع!

٥- علي بن الجعد: عند القاضي وكيع.

٦- عمرو بن مرزوق: عند البيهقي في «المدخل».

٧- محمد بن جعفر: عند أحمد، والترمذي.

٨- وكيع بن الجرَّاح: عند الترمذي.

٩- يحيى بن حمَّاد: عند الدارمي.

١٠- يحيى بن سعيد القطان: عند أبي داود، وابن عبد البر.

١١- يزيد بن هارون: عند ابن سعد، وعَبْد بن حُمَيد.

١٢- أبو داود الطيالسي: في «مسنده»، وعنه البيهقي، والخطيب، والجورقاني -وغيرهم-.

١٣- أبو الوليد الطيالسي: عند ابن سعد.

فهؤلاء -ولله الحمد- ثلاثةَ عشرَ راويًا خالفوا ابن الجعد[١] في روايته عن شعبة أن الأصحاب هم: «أصحاب رسول الله»!! فهذا دليل قويٌّ جدًّا على شذوذ هذا اللفظ[٢].

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) ومنهم هو نفسه -كما تقدم-.

(٢) وهذا لا يخفى على أمثال الكوثري، ولكنَّها العصبية القبيحة!!

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# الفصل الثالث

## مناقشة معنى الحديث دراية

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



# مدخل عام في منزلة السنة من القرآن

اصطفى الله -تبارك وتعالى- نبيه محمدًا ﷺ من بين جميع الخلائق ليكون خاتم أنبيائه، وآخر رسله، فأنزل عليه كتابهُ القرآن العظيم؛ ليكون منهجًا للناس، وأَمَرَهُ فيه -في جملة ما أمره به- أن يبينه للناس؛ فقال -سبحانه-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

والبيان المأمور به في هذه الآية الكريمة: يشملُ نوعين من البيان[1]:

**الأول**: بيانُ اللفظِ ونظمُهُ، وهو تبليغُ القرآن وآياته، وعدمُ كتمانه، وأداؤه إلى الأمة، كما أنزله الله -سبحانه- على قلبه ﷺ، وهو المراد بقوله ﷻ: ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ

(١) قال ابن أبي العز الحنفي في «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٢١٢): «وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟! وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله، لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان! المنقول إلينا عن الثقات الذين تخيَّرهم النقاد؛ فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده؛ بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان؛ بل يتعلمونه بمعانيه.

ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه وبما يظنه دين الله، ولم يتلق ذلك من الكتاب؛ فهو مأثومٌ وإن أصاب، ومَنْ أخذ الكتاب والسنة، فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره».

بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة:٦٧].

وقد قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: «... ومن حدثكم أن محمدًا ﷺ كتم شيئًا أُمِرَ بتبليغه فقد أعظم على الله الفرية»[١]، ثم تَلَتِ الآية السابقة.

والثاني: بيانُ معنى اللفظ -أو الآية- بما تحتاجهُ الأمة من بيان؛ بشرح لغامض، وتوضيح لمجمل، وتخصيص لعامٍّ، وتقييد لمطلق، أو «أن يسنَّ فيما ليس فيه نصُّ كتاب»[٢]، أو سواه.

وهذا النوع من البيان يكون بقوله ﷺ وفعله وإقراره.

وفي مثل ذلك قال ﷺ: **«ألا إنِّي أُوتيتُ القرآن ومثله معه، إلا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ شبعان على أريكته، يقول: عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه ...»**[٣].

والمعنى: أنه ﷺ: «أُذنَ له أن يُبيِّنَ ما في الكتاب، ويعمَّ ويخصَّ، وأن يزيد عليه، فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكرٌ، فيكون ذلك في وجوب الحكم، ولزوم العَمَل به: كالظاهر المتلوِّ من القرآن»[٤].

فالحديث المتقدِّم يدلُّ دلالة قاطعة -لا ريب فيها- على أن الشريعة ليست

---

(١) متفق عليه.

(٢) «الرسالة» رقم (٣٠٢) الشافعي.

(٣) رواه أبو داود (٤٦٠٤) -وغيره- عن المقدام بسند صحيح.

(٤) «معالم السنن» (٥/ ١٠) للخطابي.

قرآنًا فقط، وإنما هي قرآن وسنة[(١)]؛ فمن تمسك بأحدهما دون الآخر لم يتمسك بأي منهما؛ لأن كل واحد منهما يأمر بالتمسك بالآخر، كما في قوله -تعالى-: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]. وغيرها من الآيات في معناها.

ولنضرب أمثلة موضحة لما تقدَّم ذكرُهُ:

١ - فقوله سبحانه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨].

فلفظ «السارق» -فيها- مطلق، وكذا لفظ «اليد» -أيضًا- مطلقٌ.

فهل كل سارق تقطعُ يده؟

وهل اليدُ تقطع من جذرها؟

لقد جاءت السنة النبوية تقيِّد «السارق» بالذي يسرق ربع دينار فأكثر، وذلك في قولهﷺ: «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدًا»[(٢)].

وجاءت السنة[(٣)] -أيضًا- مُبيِّنةً قطع «اليد» أنه من الرُّسغ.

---

(١) قال شارح الطحاوية (ص٢١٧):

«فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمِّله شبهة أو شكًّا، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم!!

فنوحِّده ﷺ بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان.

كما نوحِّد الذي أرسله ﷻ بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل».

(٢) متفق عليه.

(٣) كما تراه -مفصلاً- في «الإرواء» رقم (٢٤٣٠).

٢- وقوله -عز شأنه-: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء:١٠١].

فالظاهرُ من هذه الآية أنَّ قَصْرَ الصلاة لا يكون إلا مع الخوف، وهذا ما فهمه الصحابة، حتى سألوا رسول الله ﷺ: «ما بالُنا نقصُرُ وقد أمنَّا؟! فقال -عليه الصلاة والسلام-: **صدقةٌ تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته**»[(١)].

وقريبٌ من هذا -أيضًا- ما قاله أُمية بن عبد الله لعبد الله بن عمر: «إنا نجدُ صلاة الحضر وصلاةَ الخوف في القرآن، ولا نجدُ صلاة السفر في القرآن»؟! فقال ابن عمر: «يا بن أخي! إن الله بعث إلينا محمدًا ﷺ ولا نعلم شيئًا، فإنما نفعل كما رأينا محمدًا يفعل»[(٢)]!!

٣- قوله -تبارك اسمه-: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ﴾ [المائدة:٣].

فظاهر الآية أن «الميتة» -كلها- حرامٌ، وأن «الدَّم» -كلَّه- حرامٌ أيضًا.

ولكن السنة جاءت مخصِّصة هذا التحريم بما عدا الحوت والجراد والكبد والطِّحال، فورد عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه قال: «أحلت لنا ميتتان ودمان: الجراد والحيتان، والكبد والطِّحال»[(٣)].

---

(١) رواه مسلم (٦٨٦) عن يعلى بن أمية، وعزاه السيوطي في «مفتاح الجنة» (ص٧٠) للبخاري -أيضًا-، فوهم!

(٢) أخرجه النسائي (٣/ ١١٧)، وابن ماجه (١٠٦٦)، وأحمد (٢/ ٩٤، ١٤٨) وغيرهم، وسنده صحيح.

(٣) رواه البيهقي (١/ ٢٥٤)، وقال: هذا إسناد صحيح.

=

٤ - قوله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام:١٤٥].

فهل المحرَّمُ هو ما ذكرَ في هذه الآية؟ وما سواه يكون حلالاً؟!

فورد في السنة تحريم أشياءَ لم تذكر في هذه الآية، كما في قوله ﷺ: «**كلُّ ذي ناب من السباع، وكلُّ ذي مخلب من الطير حرامٌ**»(١). وقوله ﷺ: «**إن الله ورسوله ينهيانكم عن الحُمُر الإنسية**»(٢).

إذا عرفت ما تقدَّم -أخي المسلم-: أيقنت أن الواجب على المسلمين -جميعًا- عدم التفريق بين القرآن والسنة -من حيث وجوب الأخذ بهما كليهما-، وإقامة التشريع عليهما -معًا-؛ فإنَّ هذا هو الضمان لهم ألاَّ يميلوا يمنة ويسرةً، أو يرجعوا القهقرى ضُلاَّلاً، وهذا ما صرح به النبي: «**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي**»(٣).

ومما يجمعُ ما تقدَّم -كلَّه-، ويوضحه: ما ثبت(٤) عن ابن مسعود ﷺ، أنه قال: «لعن الله الواشمات، والمستوشمات، والمتنمِّصات، والمتفلِّجات للحسن؛ المغيرات

---

=

قلت: انظر «التعليق المغني على سنن الدارقطني» (٢/ ٢٧٢)، و«الصحيحة» (١١١٨)، وهو موقوفٌ في حكم المرفوع.

(١) أخرجه مسلم (١٩٣٣) عن أبي هريرة.

(٢) متفق عليه.

(٣) أخرجه البيهقي (١٠/ ١١٤)، والحاكم (١/ ٩٣) عن ابن عباس بسند حسن.

(٤) متفق عليه.

خلق الله، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد، يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك قلت كيت وكيت ...؟! فقال: ما لي لا ألعنُ من لعن رسولُ الله ﷺ وهو في كتاب الله؟! فقالت المرأة: لقد قرأت ما بين اللوحتين[1]، فما وجدته؟! قال: إن كنت قرأتيه فقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر:٧]؟! قالت: بلى. قال: فإنه نهى عنه!».

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) تعني القرآن كلّه!

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس


# حديث معاذ على ضوء النتائج السابقة

لنرجع إلى حديث معاذ، فنقول:

إنه يضعُ للحاكم منهجًا في الحكم على ثلاث مراحل:

قرآن، ثم سنة، ثم رأي:

فلا يجوِّز له أن يبحث عن الحكم برأيه إلا بعد ألاَّ يجده في السنة!

ولا يجوِّز له أن يبحث في السنة إلا بعد ألاَّ يجده في القرآن!

وهذا الترتيبُ -بالنسبة للرأي- صحيحٌ عند العلماء كافة، ولذلك قالوا: «إذا وَرَدَ الأثر بطل النظر».

ولكنه -بالنسبة للسنة- ليس صحيحًا، لأن السنة حاكمةٌ على كتاب الله، ومُبَيِّنَةٌ له[1]، فيجبُ أن يبحثَ عن الحكم في السنة -أولاً-، ولو ظنَّ وجودُهُ في

(١) وقد ورد عن السلف مصداق هذا، فقال مكحول: «القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن». رواه ابن عبد البر (٢/ ١٩١) بسند صحيح.

وقال يحيى بن أبي كثير: «السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضيًا على السنة». رواه الخطيب في «الكفاية» (ص١٤)، وابن عبد البر (٢/ ١٩١) -وغيرهما- بسند صحيح.

لهذا قال السيوطي في «مفتاح الجنة» (ص٧٣):

«والحاصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة: أنها مُبينة له، ومفصلة لمجملاته، لأن فيه -لوجازته-
=

الكتاب، فليست السنة مع القرآن كالرأي مع السنة!! بل يجبُ عدُّ الكتاب والسنة مصدرًا واحدًا لا فصل بينهما ألبتة -كما تقدَّم تقريره-.

فالتصنيفُ المذكورُ بينهما غيرُ صحيح! لأنه يقتضي التفريق بينهما، وهذا باطلٌ بيقين -لما سبق بيانه-.

والآن:

لو أننا طبقنا حديث معاذ بمراحله على الأحكام الأربعة الواردة في الآيات المتقدمة، فماذا تكون النتيجة؟

فلولا السنة لقطعنا يدَ أي سارق! ومن جذرها!!

ولولا السنة لأفتينا بعدم جواز قصر الصلاة إلاَّ مع الخوف!!

ولولا السنة لحرَّمنا ما أحلَّ لنا من عموم تحريم الميتة والدم!!

ولولا السنةُ لأبحنا أشياءَ كثيرةً -حرَّمها رسول الله ﷺ!!

إذ القرآن الكريم لم يُوردْ بيان هذه الأمور بما فصلته السنة وأوضحته!

فالواجب -إذن- للحاكم إذا عرضت له مسألةٌ: النظرُ في الكتاب والسنة -معًا- دون أي تفريق بينهما[1].

---

=

كنوزًا تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها، وذلك هو المنزل عليه ﷺ، وهو معنى كون السنة قاضية عليه، وليس القرآن مبينًا للسنة، ولا قاضيًا عليها؛ لأنها بينة بنفسها؛ إذ لم تصل إلى حد القرآن من الإعجاز والإيجاز؛ لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح، والله أعلم».

(١) ولشيخنا الألباني -رحمةُ الله عليه- رسالة «منزلة السنة في الإسلام، وبيان أنه لا يستغنى =

وهذا ما يناقضه -تمامًا- حديثُ معاذ -المتقدم الكلام عليه-.

إذا عرفت ما تقدَّم، وأيقنَ به قلبك: تعلم خطأ من قال من أهل العلم بصحة معنى الحديث على إطلاقه! بل الصواب تقسيم معنى الحديث إلى قسمين:

**الأول:** الحث على الاجتهاد عند فقدان النص، وهذا مما لا خلاف فيه، وعليه أدلةٌ كثيرةٌ(١).

**الثاني:** جعل السنة في المرتبة الثانية بعد القرآن، وأنه لا يجوز النظر فيها إلا بعد النظر في القرآن!! وهذا ما تقدم بيان فساده.

وهذا ما أشار إليه الحافظُ الذهبي في «تلخيص العلل» (ص٢٦٩-٢٧٠) بقوله:

«هذا الحديث معناهُ صحيحٌ؛ فإن الحاكم مضطرٌّ إلى الاجتهاد، وصحَّ أن النبيﷺ قال: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد وأخطأ فله أجرٌ**»(٢).

ومذاهبُ الأئمة الأربعة: منع الحاكم في أحكامه من تقليد إمام بعينه في كل ما قاله، فعلى الحاكم أن يقضي بما أجمع عليه العلماء، فإن اختلفوا: فعليه أن ينظر في أقوالهم؛ فما وافق قوله الكتاب والسنة(٣) في تلك القضية [قَبِله]، وأعرض عن قول من خالف النصَّ أو القياس، فإن رأى النصَّ محاذيًا بين الأئمة استخار الله -تعالى-،

=

عنها بالقرآن» مطبوعة متداولة، وقد استفدتُ منها في هذا المبحث -ولله الحمد-، مع زيادات كثيرة.

(١) كما سيأتي في كلام الحافظ الذهبي.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تأمل أنه لم يفرق بينهما -رحمه الله-.

وتوخَّى أقرب القولين إلى الحق، وقضى به بعد أن يشاور الفقهاء، وإن دُفِع عنه الحكم في تلك الكائنة[١]؛ فهو أسلم لدينه، أما أن يحكم بكلِّ ما قاله إمامُهُ من غير أن يعلم حُجَجَهُ، ولا حُجج من خالفه! فهذا مقلدٌ صرفٌ! نسأل الله العافية».

**قلت:** وهذا كلامٌ عظيمٌ فاحفظه غيرَ مأمور، وإن كان فيه وقفةٌ مع إطلاقه القولَ بصحة معنى الحديث دون التنبيه على ما أسلفتُ شرحه.

**( وَجْهٌ آخر من البيان ):**

قال الإمام ابن حزم في «النُّبذ» (ص٥٩):

«... ومن الباطل المقطوع به أن يقول رسولُ الله ﷺ لمعاذ: «**فإن لم تجد في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله ﷺ**». وهو يسمع وحي الله إليه: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، و﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣].

فما كمَلَ -بشهادة الله- تعالى- فمن الباطل ألاَّ يوجدَ فيه حكم نازلة من النوازل، فبطل الرأيُ في الدين مطلقًا.

ولو صح لما خلا ذلك من:

أن يكون خاصةً لمعاذ، لأمر علِمَهُ منه رسول الله ﷺ، ويدلُّ عليه قوله ﷺ: «**أعلمكم بالحلال والحرام معاذٌ**»[٢]. فسَّوغ[٣] إليه شرع ذلك.

---

(١) في المطبوع: الكافية!!

(٢) قطعة من حديث رواه الترمذي (٣٧٩٣)، وابن ماجه (١٥٤)، وأحمد (٣/ ١٨٤، ٢٨١) -وغيرهم- عن أنس، وسنده صحيح.

(٣) ويخطئ من يستعمل بدل هذا الفعل فعل «بَرَّر»!!

أو يكون عامًّا لمعاذ وغير معاذ:

- فإن كان خاصًّا لمعاذ: فلا يحلُّ الأخذُ برأي أحد غير معاذ، وهذا ما لا يقولُه أحدٌ في الأرض.

- وإن كان عامًّا لمعاذ وغير معاذ: فما رأيُ أحد من الناس أولى من رأي غيره! فبطل الدينُ وصار هملاً، وكان لكلِّ أحد أن يَشْرَع برأيه ما شاء! وهذا كفرٌ مجرَّدٌ!!

وأيضًا؛ فإنه لا يخلو الرأي من أن يكون محتاجًا إليه فيما جاء فيه النصُّ؛ وهذا ما لا يقوله أحدٌ: لأنه لو كان ذلك لكان يجب بالرأي تحريمُ الحلال، وتحليل الحرام، وإيجابُ ما لا يجبُ، وإسقاط ما وجبَ، وهذا كفرٌ مجرَّدٌ!

وإن كان إنما يحتاجُ إليه فيما لا نَصَّ فيه، فهذا باطلٌ من وجهين:

**أحدهما:** قول الله -تعالى-: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨]، وقوله ﷻ: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:٨٩]. وقوله -تبارك وتعالى-: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، وقوله -تعالى-: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤].

فإذن؛ قد صحَّ يقينًا بخبر الله -تعالى- الذي لا يكذِّبُهُ مؤمنٌ أنَّه لم يفرِّط في الكتاب شيئًا، وأنَّه قد بيَّن فيه كُلَّ شيء، وأن الدينَ قد كَمَلَ، وأن رسول الله ﷺ قد بَيَّنَ للناس ما نُزِّل إليهم.

فقد بَطَلَ يقينًا -بلا شكٍّ- أن يكون شيءٌ من الدين لا نصَّ فيه، ولا حُكْمَ من الله -تعالى- ورسوله ﷺ عنه.

**والثاني:** أنه حتى لو وجدنا هذا -وقد أعاذ الله -تعالى- ومنع مِنْ أن يوجدَ-

لَكَانَ من شَرَعَ في هذا شيئًا قد شَرَعَ في الدين ما لم يأذن به الله، وهذا حرامٌ قد مَنَعَ القرآنُ منه.

فَبَطَلَ الرَّأيُ، والحمدُ لله ربِّ العالمين».

**جواب إشكال:**

روى الدارمي (١٧٦)، والنَّسائي (٥٤١٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١١٥)، والطبراني في «الكبير» (٨٩٢٠) عن عبد الله بن مسعود ﷺ، قال: «لقد أتى علينا زمانٌ وما نسأل -ولسنا هناك-، ثم بَلَّغنَا الله ما تَرون، فإذا سُئل أحدُكم عن شيء؛ فلينظر في كتاب الله، فإن لم يجده في كتاب الله؛ فلينظر في سنة رسول الله، فإن لم يجده في كتاب الله ولا في سنة رسول الله؛ فلينظر فيما اجتمع عليه المسلمون؛ فإن لم يكن فليجتهد رأيه، ولا يقُل أحدكم: إنِّي أخشى؛ فإن الحلال بيِّن والحرام بيِّن، وبين ذلك أمورٌ مشتبهةٌ، فدعْ ما يريبك إلى ما لا يريبك».

**قلت:** وهو صحيحٌ[١]؛ كما قال الحافظ ابن حجر في «الموافقة» (٢/ ١١٩)، وصحَّحه شيخنا -رحمه الله- في «صحيح سنن النَّسائي» (٣/ ٤٣٧).

وفي الباب عن عُمر -وغيره-.

**أقول:** وقد غَمَزَ الإمامُ ابنُ حَزمٍ في صحَّته -في «الإحكام» (٦/ ٣٩-٤٠)، ثم قال:

«ثم لو صحَّ، لكان معناه: فليجتهد رأيه، أي: ليجهد نفسه حتى يرى السنة في

(١) قارن بـ«العلل» (٥/ ٢١٠-٢١١) للدارقطني.

ذلك، يبيِّن هذا قولُهُ في الخبر نفسه: «ولا يقل: إنِّي أخاف وأرى»؛ فنهاه عن أن يقول: أرى، وهذا نهيٌ عن الفتيا بالرأي، وكذلك قولُهُ فيه -نفسه-: «فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك، وإن الحلال بيِّن، وإن الحرام بيِّن، وبينهما مشتبهات»؛ فإنَّما أمرَه بالتورع والطلب فقط.

وأما الرواية عن عمر فإنَّ فيها -نصًّا- تخييرَهُ بين اجتهاد رأيه أو الترك، ورأى الترك خيرًا له، فصحَّ أنه لم ير القولَ بالرأي حقًّا؛ لأن الحقَّ لا خيار في تركه لأحدٍ».

هذا أمرٌ أولٌ، متعلقٌ بذكر الرأي وحكمه.

وأمرٌ ثانٍ: أن يُقال -بالنسبة لترتيب وجوه الاستدلال بالقرآن (ثم) السنة- في هذين الأثرين وأشباههما-:

إنَّ هذا البيان قد جاء ذكرُهُ بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ وذلك لما استقرت السنن، وعرفت الأحاديثُ والرواياتُ؛ فذكر الترتيب -والحالُ هكذا- إنما هو لبيان درجات القوة في الاستدلال، لا الحصر أو التصنيف.

وعليه؛ فإنَّ الوقوف على دليل من الكتاب في أمر ما، لا ينفي النظرَ في السنة للوقوف على دليل آخر مقوٍّ للحجِّية، أو مُخصِّص، أو مقيِّد ... وهكذا ... بل يستلزمُهُ، ويؤكِّد عليه.

والفرقُ -في هذا- بَيْنَ حياته ﷺ وما بعدَها بَيِّنٌ لا يخفى؛ لِـمَا يترتَّب على ذلك من معرفة السُّنَنِ والأحاديث، أو عدمها.

والله -تعالى- أعلم.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



## خلاصة القول

**أن الحديث ضعيفٌ، أعلَّه العلماء بعلل عدَّة:**

١- جهالة الحارث.

٢- الإرسال.

٣- جهالة أصحاب معاذ.

٤- الاضطراب في سنده.

٥- نكارة متنه.

وبعد البحث في حُجج مصححي هذا الحديث: لم تقوَ حجةٌ على الصمود أمام ميزان علم الحديث بقواعده الدقيقة، وأصوله المنضبطة الوثيقة.

إذا عرفت ذلك «فلا يهولنَّك اشتهارُ هذا الحديث عند عُلماء الأصول، واحتجاجهم به في إثبات الرأي والقياس[1]، فإن أكثرهم لا معرفة عندهم بالحديث ورجاله، ولا تمييزَ لديهم بين صحيحه وسقيمه، شأنُهم في ذلك شأنُ الفقهاء بالفروع

(١) ولا يعني هذا أن لا قياس! كلا، فالقياس ثابت، لكن له شروطًا عند محققي العلماء، انظرها في رسالة «القياس بين مؤيديه ومعارضيه» للدكتور عمر سليمان الأشقر.

إلاَّ قليلاً منهم»[١].

والحديثُ ضعَّفه نحوٌ من عشرين إمامًا وعالمًا من أهل العلم، والحجَّةُ معهم، أما من صحَّحه: فبشبهات واهية، «والخلَفُ قلَّد فيه السَّلف، فإن أظهروا غير هذا مما ثبت عند أهل النقل رجعنا إليهم، وهذا مما لا يمكنهم ألبتة»![٢].

هذه هي زُبدة مقالات أهل العلم فيه، والترجيح بينهم بالحجة والبرهان.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨].

﴿۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [يوسف:٥٣].

والحمدُ لله على توفيقه.

* * * * *

(١) «السلسلة الضعيفة» (٢/ ٢٨٤) لشيخنا -رحمة الله عليه-.

(٢) «الأباطيل» (١/ ١٠٦) للجورقاني، وقد تقدَّم نقله -عنه-.

## الخاتمة
## - نسأل الله حسنها -

هذا آخر القول في حديث معاذ، حرَّرتُ فيه الكلام -على قدر الوسع-، وجمعتُ ما تفرق حوله في بطون الكتب وخبايا الدفاتر، واجتهدتُ -فيما أوردتُه- أن أكون قد استقصيتُ الكلامَ عليه بما لا مزيد -إن شاء الله- عليه؛ فإن وفقني الله فيما أردت: فهذا من نعمه -سبحانه- التي لا تُحصى، وإن كان ذلك غير ذلك: فأستغفرُ الله على خطإي وتقصيري، داعيًا إياه -تبارك اسمه- أن يكتب لي الأجرَ، ولقارئي هذا الجزء الفائدة والثواب، إنه سميعٌ مجيبٌ.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

أبو الحارث علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري

-عفا الله عنه-

الزرقاء: قُبيل منتصف ليلة السبت

الموافق ٣/ جمادى الأولى/ سنة ١٤٠٧هـ

٣/ كانون الثاني/ سنة ١٩٨٧م

وقد فرغت من كتابته في ثلاثة مجالس من ثلاثة أيام

# مسرد المراجع

١ - القرآن الكريم.

٢ - «الأباطيل»، الجورقاني، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، الهند.

٣ - «الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج»، الغماري، تحقيق يوسف مرعشلي، بيروت.

٤ - «إثبات عذاب القبر»، البيهقي، تحقيق (!) شرف القضاة، عمان.

٥ - «الأجوبة الفاضلة»، اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، بيروت.

٦ - «الإحكام في أصول الأحكام»، ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، مصر.

٧ - «الأحكام الوسطى»، عبد الحقِّ الإشبيلي، تحقيق السلفي والسامرائي، السعودية.

٨ - «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»، الشوكاني، مصر.

٩ - «إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه»، ابن كثير، بيروت.

١٠ - «إرواء الغليل»، الألباني، بيروت.

١١ - «أصول التفسير»، ابن تيمية، تحقيق عدنان زرزور، بيروت.

١٢ - «إعلام[1] الموقعين عن رب العالمين»، ابن القيم، تحقيق طه عبد الرءوف، مصر.

(١) يجوز ضبط همزته بالفتح والكسر، كما حققه الشيخ بكر أبو زيد في كتابه «التقريب لفقه ابن القيم» (١/ ١٧٧-١٨٣)، فلينظر؛ فإنه مهم.

١٣- «الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء»، ابن عبد البر، تحقيق أبي غدة، حلب.

١٤- «البحر المحيط»، الزركشي، الكويت.

١٥- «البداية والنهاية»، ابن كثير، مصر.

١٦- «بدعة التعصب المذهبي»، محمد عيد عباسي، دمشق.

١٧- «البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف» الحسيني، مصر.

١٨- «تاريخ دمشق»، ابن عساكر، تحقيق العمروي(!)، بيروت.

١٩- «التاريخ الصغير»، البخاري، تحقيق محمود زايد، بيروت -مصر.

٢٠- «التاريخ الكبير»، البخاري، تحقيق المعلِّمي اليماني، الهند.

٢١- «تحفة الأحوذي»، المباركفوري، الهند.

٢٢- «تحفة الأشراف» المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الهند.

٢٣- «تحفة الطالب في تخريج مختصر ابن الحاجب»، ابن كثير، تحقيق عبد الغني الكبيسي، السعودية.

٢٤- «تخريج أحاديث اللمع»، الغماري، بيروت.

٢٥- «تخريج أحاديث المنهاج»، العراقي، تحقيق صبحي السامرائي، السعودية.

٢٦- «تذكرة المحتاج إلى معرفة أدلة المنهاج»، ابن الملقِّن، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي[١]، بيروت.

(١) وقد استفدتُ مما ألحقه في آخر كتابه من نقله كلام الإمام ابن الملقِّن في كتابه العجاب «البدر المنير» -القسم المخطوط-، فجزاه الله خيرًا.

٢٧- «تذهيب تهذيب الكمال»، الذهبي، مخطوط.

٢٨- «التعليق المغني على سنن الدارقطني»، العظيم آبادي، تحقيق عبد الله هاشم، مصر.

٢٩- «تفسير القرآن العظيم»، ابن كثير، تحقيق مقبل بن هادي، الكويت.

٣٠- «تقريب التهذيب»، ابن حجر، تحقيق محمد عوامة[١]، حلب.

٣١- «التقريب لفقه ابن القيم»، بكر أبو زيد، السعودية.

٣٢- «التلخيص الحبير»، ابن حجر، تحقيق عبد الله هاشم، مصر.

٣٣- «تهذيب التهذيب»، ابن حجر، الهند.

٣٤- «تهذيب سنن أبي داود»، ابن القيم، تحقيق محمد حامد الفقي، مصر.

٣٥- «تهذيب الكمال»، المزي، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت.

٣٦- «الثقات»، ابن حبان، الهند.

٣٧- «جامع الأصول»، ابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، دمشق.

٣٨- «جامع بيان العلم وفضله»، ابن عبد البر، مصر.

٣٩- «جامع المسانيد والسنن»، ابن كثير، تحقيق القلعجي (!)، بيروت.

(١) وقد كتب إليَّ الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد -سدَّده الله- أنه وقف في هذه الطبعة المحققة (!) على نحو (٣٠٠) موضع فيه سقط أو تحريف، وأنه سيقوم بنشر هذه المواضع -مع التنبيه عليها- في رسالة مفردة، فجزاه الله خيرًا على حُسن صنيعه.

وقد أرسلت إليه -حفظه الله- ما تجمع عندي من ملاحظات على هذه الطبعة، وخاصة على مقدمة التحقيق! وكذا على ترجمة رقم (٧١٥٣) التي طول عليها محققه التعليق دون جدوى!!

٤٠- «الجرح والتعديل»، ابن أبي حاتم، تحقيق المعلِّمي، الهند.

٤١- «الـجُنَّة في تخريج كتاب السنة»[1]، لابن نصر، خرَّجه علي بن حسن، وسليم الهلالي، مخطوط.

٤٢- «الحديث النبوي ...»، محمد الصباغ، بيروت.

٤٣- «حسن الأثر فيما فيه اختلاف من حديث وأثر»، محمد درويش الحوت، بيروت.

٤٤- «خلاصة البدر المنير»، ابن الملقِّن، تحقيق السلفي، السعودية.

٤٥- «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ...»، الألباني، دمشق.

٤٦- «ديوان الضعفاء والمتروكين»، الذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، السعودية.

٤٧- «ذيل طبقات الحنابلة»، ابن رجب، مصر.

٤٨- «الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي»، علي بن حسن، وسليم الهلالي، عمان.

٤٩- «الرسالة»، الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مصر.

٥٠- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، الألباني، بيروت وعمان.

٥١- «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، الألباني، بيروت وعمان.

٥٢- «سُلَّم الأماني في الوصول إلى فقه الألباني»، حاي سالم الحاي، ومحمود خليفة الجاسم، الكويت.

٥٣- «السنن»، أبو داود السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر.

(١) يسر الله إتمامه.

٥٤- «السنن»، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، مصر.

٥٥- «السنن»، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تحقيق دهمان، دمشق.

٥٦- «السنن الصغرى»، أبو عبد الرحمن النسائي، مصر.

٥٧- «السنن الكبرى»، البيهقي، الهندي.

٥٨- «سير أعلام النبلاء»، للذهبي، تحقيق جماعة، بيروت.

٥٩- «شرح العقيدة الطحاوية»، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق جماعة، بيروت.

٦٠- «شروط الأئمة الخمسة»، ابن طاهر، تحقيق الكوثري، مصر.

٦١- «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، ابن عبد الهادي، مصر.

٦٢- «صحيح سنن النسائي»، الألباني، السعودية.

٦٣- «الصحيح»، محمد بن إسماعيل البخاري، مصر.

٦٤- «الصحيح»، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر.

٦٥- «الضعفاء الصغير»، البخاري، تحقيق محمود زايد، مصر.

٦٦- «الضعفاء الكبير»، العقيلي، تحقيق (!) عبد المعطي قلعجي، بيروت.

٦٧- «الضعفاء والمتروكون»، النسائي، تحقيق محمود زايد، مصر.

٦٨- «طبقات الشافعية الكبرى»، السبكي، مصر.

٦٩- «الطبقات الكبرى»، ابن سعد، بيروت.

٧٠- «عارضة الأحوذي»، ابن العربي المالكي، مصر.

٧١- «العلل»، الدارقطني، السعودية.

٧٢- «العلل المتناهية»، ابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، الباكستان.

٧٣- «علوم الحديث»، ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دمشق.

٧٤- «العواصم والقواصم»، ابن الوزير، تحقيق شعيب الأرنؤوط، عمان.

٧٥- «عون المعبود»، العظيم آبادي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، مصر.

٧٦- «عيون الأثر»، ابن سيد الناس، مصر.

٧٧- «غرر الأخبار»، وكيع القاضي، مصر.

٧٨- «فتح الباري»، ابن حجر، تحقيق عبد العزيز بن باز، مصر.

٧٩- «الفقيه والمتفقه»، الخطيب البغدادي، تحقيق إسماعيل الأنصاري، السعودية.

٨٠- «الفوائد المجموعة»، الشوكاني، تحقيق المعلِّمي، مصر.

٨١- «قواعد في علوم الحديث»، التهانوي، تحقيق أبي غدة، حلب.

٨٢- «القياس بن مؤيديه ومعارضيه»، عمر سليمان الأشقر، الكويت.

٨٣- «الكاشف»، الذهبي، تحقيق عزت علي عطية، مصر.

٨٤- «الكامل»، ابن عدي، تحقيق (!) لجنة، بيروت.

٨٥- «كتاب إحياء علوم الدين في ميزان العلماء والمؤرخين»، علي بن حسن، عمان.

٨٦- «كشف الظنون»، حاجي خليفة، تركيا.

٨٧- «الكفاية في علم الرواية»، الخطيب البغدادي، الهند.

٨٨- «اللامذهبية[١]...»، البوطي، دمشق.

٨٩- «لسان الميزان»، ابن حجر، الهند.

٩٠- «مباحث في أصول الفقه الإسلامي»، العبد خليل أبو عيد، عمان.

٩١- «المجروحون»، ابن حبان، تحقيق محمود زايد، مصر.

٩٢- «مجلة الرسالة الإسلامية»، بغداد.

٩٣- «المحلى» ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، مصر.

٩٤- «المدخل إلى السنن الكبرى»، البيهقي، تحقيق ضياء الرحمن الأعظمي، الكويت.

٩٥- «المستدرك»، الحاكم النيسابوري، الهند.

٩٦- «المستصفى»، الغزالي، مصر.

٩٧- «المسند»، أحمد بن حنبل، مصر.

٩٨- «المسند»، أبو داود الطيالسي، الهند.

٩٩- «المسند»، علي بن الجعد؛ تحقيق عبد المهدي عبد الهادي، الكويت.

١٠٠- «مصباح الزجاجة»، البوصيري، تحقيق عزت علي عطية، مصر.

١٠١- «المصنف»، ابن أبي شيبة، الهند.

١٠٢- «معالم السنن»، الخطابي، تحقيق حامد الفقي، مصر.

(١) وكتاب «بدعة التعصب» المتقدم ردٌّ وافٍ عليه، وانظر المرجع الآتي برقم (١٠٩).

١٠٣ - «المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر»، الزركشي، تحقيق حمدي السلفي، الكويت.

١٠٤ - «المعجم الكبير»، الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، العراق.

١٠٥ - «معرفة السنن والآثار»، البيهقي، تحقيق السيد صقر، مصر.

١٠٦ - «المغني في الضعفاء»، الذهبي، تحقيق نور الدين عتر، دمشق.

١٠٧ - «مفتاح الجنة»، السيوطي، تحقيق بدر البدر، الكويت.

١٠٨ - «المقالات»، محمد زاهد الكوثري، مصر.

١٠٩ - «ملحق بدعة التعصب المذهبي»، محمد عيد عباسي، دمشق.

١١٠ - «ملخص إبطال القياس»، ابن حزم، مصر.

١١١ - «المنتخب من المسند»، عبد بن حميد، تحقيق مصطفى بن العدوي، الكويت.

١١٢ - «منزلة السنة في الإسلام»، الألباني، الكويت.

١١٣ - «الموافقات»، الشاطبي، مصر.

١١٤ - «موافقة الـخُبْر الـخَبَر ...»، ابن حجر، السعودية.

١١٥ - «الموطإ»، مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر.

١١٦ - «ميزان الاعتدال»، الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، مصر.

١١٧ - «النبذ»، ابن حزم، تحقيق (!) محمد أحمد عبد العزيز، مصر.

١١٨ - «نصب الراية»، الزيلعي، مصر، الهند.

١١٩- «النكت الظراف»، ابن حجر، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الهند.

١٢٠- «الوصية الكبرى»، ابن تيمية، تحقيق علي بن حسن، عمان.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس


# الفهـرس العـام

مقـدمـة ........................................................................ ٥
الفصل الأول: تخريج الحديث، والكلام على سنده ........................ ٩
أ- نص الحديث : .......................................................... ١١
ب- مَن أخرجه من أئمة العلم : ...................................... ١١
ج- تفصيل طرقه وأسانيده المتقدمة: ................................ ١٣
د- كلام العلماء والأئمة في بيان علله : ............................ ١٤
الفصل الثاني: الرد على شبهات المخالفين ........................ ٢٧
أولاً: أسماءُ مَن صححه، ومقالاتهم : ................................ ٢٩
ثانيًا: الرد التفصيلي: ........................................................ ٣٧
الفصل الثالث: مناقشة معنى الحديث درايةً ........................ ٥٩
مدخل عام في منزلة السنة من القرآن ................................ ٦١
حديث معاذ على ضوء النتائج السابقة ................................ ٦٧
جواب إشكال: ................................................................ ٧٢

خلاصة القــول........................................... 74

الخاتـمـة -نسأل الله حسنها- ........................................... 76

مسرد المراجــع ........................................... 77

الفهرس العام........................................... 86

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# التحذيرات

## من الفتن العاصفات

## وتمييزُ ما اشتَهَرَ مِن الرِّوايات


كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري



دار الإمام أحمد

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

# الإيناس

## بضعف حديث معاذ في الرأي والقياس
## والكلام عليه - رواية دراية -

التوزيع في جميع أنحاء العالم

دار الإمام أحمد للنشر والتوزيع
٦ شارع عزيز فانوس - منشية التحرير - جسر السويس - القاهرة
هاتف: ٠٠٢٠٢/٢٤١٤٢٤٨ تليفاكس: ٠٠٢٠٢/٦٣٦٥٦٣٨ جوال: ٠٠٢/٠١٠٦٠١٤٩٧٨